

بسم الله الرحمن الرحيم
مجمع اللغة العربية "الموحد" ومجتمع المعرفة
في القرن الحادي والعشرين

أيها العلماء الأفاضل

سيادتي وسادتي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

مدخل:

فإن السعادة لتغمرنني بأن أشارك في مؤتمر مجمعنا، مجمع اللغة العربية الخالدة، تحتضنه دمشق الفيحاء، دمشق العروبة والإسلام. وإن التاريخ يحدّثنا بأن جيوش الفتح الإسلامي، تحمل راية الهداية لبني البشر جميعاً، ووجهت من دمشق الخلافة، فوصلت خلال بضعة عقود إلى أواسط أوروبا غرباً، وإلى تخوم الصين وأواسط الهند شرقاً. واستقرّ الإسلام واستقرت اللغة العربية في نفوس تلك الشعوب، على اختلاف أجناسها وألوانها ولغاتها. وتميزت هذه الفتوحات عن جميع الفتوحات التي عرفها التاريخ قديماً وحديثاً، بأن جماعات العلماء والفقهاء والشعراء، كانت تسيّر جنباً إلى جنب مع ألوية الجيوش الفاتحة، تحرص على تثقيف هؤلاء المجاهدين وأولئك الذين يعتقدون الإسلام من أبناء الشعوب المختلفة، في حمل رسالة الإسلام الخالدة إلى الإنسانية جمعاء، في المساواة والعدل والإخاء، لا فرق بين أبيضها وأسودها وأصفرها، ولا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى، وإن العربية هي لغة القرآن الكريم، دستور هذه الأمة، فهي تخص كل مسلم ومسلمة، عربياً كان أم أعجمياً. فالعربية اللسان، وهي لغة الوحي الإلهي، نزل على قلب سيد المرسلين، بلسان عربي مبين... فلم يفرض الإسلام، قهراً على أي شعب من الشعوب، ولم تفرض العربية بديلاً عن لغات الشعوب والأمم الأخرى التي انضوت تحت راية الإسلام، بل هي شعوب متآخية، بلغاتها وثقافاتنا وحضاراتها، في ظل الإسلام عقيدة، والعربية هي لغة القرآن الكريم، اللغة الجامعة والموحدة.

وقد أدركت دمشق العروبة والإسلام، بثاقب البصر، بجانب هذا كله، أن وحدة الدولة وتواصل أبنائها، وقوة مؤسساتها الإدارية والتعليمية والثقافية والسياسية، تفرض الانتقال باللغة العربية، إلى جانب كونها لغة العقيدة، إلى وجوب كونها، لغة الحياة الجامعة في الدواوين والمؤسسات الرسمية. فأرسيّت منذ الخليفة عبد الملك بن مروان، حركة التعريب الشاملة في جميع دواوين الدولة، وسرعان ما تأصلت جذورها في مختلف الأقطار لا سيما في شمال أفريقية وإسبانيا الإسلامية وفي كثيرٍ من جزر البحر الأبيض المتوسط، مثل صقليا وكريت وقبرص، والجزر

الإسبانية. ولم يقتصر الأمر على تعريب هذه المناطق الشاسعة، بل وقد حملت حضارتها وسمات تمدنها، الرّونق الشامي... وأصبح يطلق على البحر الأبيض المتوسط اسم "البحر الشامي" كما نرى ذلك في بعض كتب التراث... وهذا يعني أن الأندلس على أقصى سواحل البحر الأبيض المتوسط غرباً شامية، وعلى أقصى سواحله شرقاً شامية، وهذا يعني أن البحر الأبيض المتوسط قد أصبح في فترة تاريخية بحيرة شامية!!!

استمىحكم العذر أيها السيدات والسادة، إذا سال شبي القلم، في تداع بما لم أرسم له في هذا البحث المحدّد الأهداف، ولكنني أردت أن أشير إلى مكانة دمشق العلمية واللغوية، قلب العروبة والإسلام، في جميع مراحل تاريخنا العربي والإسلامي... وأنها كانت وما زالت حاضنة العربية الفصيحة، وكان لجامعها، الجامع الأموي، دور كبير في الحركة العلمية والفكرية على امتداد القرون... فقد كانت دمشق مركزاً من أهم مراكز الإشعاع الثقافي والفكري...

مقدمة:

ليس من وكذ هذه الورقة أن تستعرض نشأة المجامع اللغوية العربية ولكنني أودّ أن أتبع فكرة "مجمع واحد للغة واحدة" في العصر الحديث... وأقول في العصر الحديث لأن فكرة "مجمع اللغة العربية"، لم تكن مطروحة، على امتداد تاريخ الحضارة العربية الإسلامية. فكانت البحوث اللغوية والنحوية والصرفية ووضع المعاجم اللغوية المختلفة والمعاجم المتخصصة ووضع الاصطلاحات في مختلف مجالات العلوم والفنون، إلى جانب الدراسات الأدبية والعلمية والفلسفية، في جميع مجالات المعرفة، باللغة العربية الفصيحة، لغة العلوم والفنون ولغة الفكر والحضارة، في ذلك العالم القديم ولعدة قرون. وعلى الرغم من ترامي أطراف دار الإسلام، ونشوء دول وكيانات سياسية منفصلة، مثل الأندلس وغيرها، فإن مراكز الإشعاع الثقافي، في البصرة والكوفة وبغداد وحلب ودمشق والقاهرة وقرطبة وإشبيلية والقيروان وفاس في جامع القرويين وبجاية وتلمسان لا تعرف حدوداً ولا قيوداً. فالطريق كانت سابلة بين هذه المراكز الثقافية، بل وبين هذه الكيانات السياسية المنفصلة والمتعادية في بعض الأحيان، لا يعيقها عائق... فكانت المؤلفات تتواصل بين جميع هذه الأقطار، وربما كتاب يؤلف ببغداد يطرح في أسواق قرطبة قبل أن تعرفه أسواق بغداد، كما كان الشأن مع كتاب "الأغاني" لأبي فرج الأصفهاني... فاللغة واحدة والاصطلاحات العلمية تشيع، وتجد طريقها إلى العلماء، في مختلف الأقطار وفي حلقات المساجد ومراكز الإشعاع الثقافي. ولكن الإمام في جميع هذه الأوساط العلمية والفكرية، هو اللغة الفصحى التي تمثل بلغة القرآن الكريم، وتأتي مجاميع اللغة

والدواوين الشعرية، وما جمع من أيام العرب وأمثالها، وما سارت به أقلام المبدعين والمفكرين والعلماء، لتشكل آفاقاً واسعة حول لغة القرآن الكريم تُسهّل لهم هذه اللغة وتيسّر تعلمها. وإن البحث العلمي والإبداع والاجتهاد، كانت روافد أصيلة، تمدُّ هذه اللغة الخالدة بالحيوية والقدرة على شمولية الاستيعاب والقدرة على دقة التعبير ووضوحه. فهي لغة ثابتة من حيث نظمها ولفظها وصرفها، ونامية ومتطورة من حيث مفرداتها وأصاليها واصطلاحاتها ودلالاتها... فقد نشأت مدارس نحوية واجتهادات مختلفة عند البصريين والكوفيين... وكذلك في المدرسة البغدادية... والمدرسة الأندلسية، ولكنها جميعاً تدور في فلك الإمام، وثابت اللغة... فاللغة العربية في جميع الأحوال وحتى القرن السادس عشر، وبداية القرن السابع عشر الميلادي، كانت تعتبر في العالم اللغة الأولى للمصادر العلمية وفي جميع مجالات المعرفة، وإن كُنَّا نلاحظ أنه منذ القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، لا سيما مع بدايات القرن التاسع الهجري/ القرن الخامس عشر الميلادي، قد توقف انتشار اللغة العربية، وانحسرت العربية عن كثيرٍ من مواقعها في الأوساط السياسية والمؤسسات الرسمية في المشرق العربي، كما يحدثنا عن ذلك ابن منظور صاحب معجم "لسان العرب" (- 710 هـ)، وكما يحلّل هذه الظاهرة ابن خلدون (- 808 هـ)، في بداية القرن التاسع الهجري في مقدمته. فقد أصيبت الحركة العلمية العربية الإسلامية، بالشلل واستئصال جذور الإسلام واللغة العربية في الأندلس، منذ سقوط غرناطة آخر معاقل الحضارة العربية الإسلامية في إسبانيا الإسلامية عام 897 هـ - 1492 م، وفي المشرق العربي، أصبحت اللغة التركية اللغة الرسمية، بعد دخول العثمانيين، بلاد الشام عام 1516 م.

وقد صاحب هذه الفترة من الجمود في الحركة العلمية وإقصاء العربية عن مؤسسات الدولة الرسمية، أقول قد صاحب هذا كله، بداية عصر النهضة في أوروبا... واستمر هذا الحال، حتى بدايات القرن التاسع عشر، مع ظهور حركة محمد علي باشا في مصر... فقد أدرك منذ البداية أهمية اللغة العربية في بناء الدولة الحديثة... فأرسل البعث إلى فرنسا للدراسة والتخصص، في الترجمة وفي الطب والهندسة ومختلف العلوم الحديثة واستقدم العلماء الأجانب في الوقت نفسه للتدريس. وجعل اللغة العربية لغة التدريس... فكان إلى جانب الأساتذة الأجانب، معيدون، يترجمون إلى العربية محاضراتهم ومناقشاتهم مع الطلبة في الفصول الدراسية... وكان على المبعوثين أن يدرسوا باللغة العربية بعد عودتهم المظفرة إلى مصر. ومما سهّل على هؤلاء المبعوثين التدريس باللغة العربية بعد عودتهم أنهم كانوا ممن تخرج في "الأزهر الشريف"، فكانوا على درجة عالية من التكوين اللغوي، ومن حفظة القرآن الكريم... وآتت هذه السياسة نتائجها

بدأت في مصر نهضة علمية أصيلة ومبدعة، مما دعا الدولة اليابانية، أن تبعث وفداً إلى مصر عام 1834م، لدراسة ظاهرة تحول الدراسة والبحث العلمي إلى اللغة الأصلية، لغة الأمة، بجماهيرها وشرائحها الاجتماعية المختلفة. فكانت اللغة العربية لغة التدريس الجامعي والبحث العلمي في الطب والهندسة وجميع العلوم، حتى اجتياح الجيوش البريطانية الغازية مصر عام 1882م... وكان من أوائل ما فرضته سياسة الاحتلال، أن ألغت تدريس الطب والهندسة وجميع العلوم الحديثة باللغة العربية، واستبدلت بها اللغة الإنجليزية... وليس من طريق الصدفة، أنه في العام نفسه، فرض تدريس الطب وجميع العلوم الحديثة باللغة الإنجليزية، في الجامعة الإنجليزية (الجامعة الأمريكية فيما بعد) ببيروت، بدلاً من اللغة العربية...

اللغة العربية الفصيحة ونشأة مجامع اللغة:

لم تكن اللغة العربية الفصيحة، في الدافق من حيويتها، والمشاهد من عمرها الطويل، والمعروف عن جذورها التي تضرب في أعماق التاريخ، وفي مسيرتها العقائدية والعلمية والحضارية، منذ أصبحت لغة الوحي الإلهي، لغة الذكر الحكيم، حتى العصر الحديث، لتخرج عن تأثير عاملين أساسيين، متلازمين: فالأول يتمثل بالدراسة والإنماء اللغوي، وترقية اللغة الفصيحة لاستيعاب كل ما يجد في مجال العلوم والفنون، ووضع المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة، وتيسير تعلم العربية وتسهيل فهمها. أما العامل الثاني، فيتمثل بالسياسة اللغوية، التي تتخذها الدولة في جميع مؤسساتها، العامة والخاصة، لمساندة العربية الفصيحة والعناية بها، والتآزر الفعال بين مختلف السلطات والمصالح والهيئات الرسمية لاحترامها، وتيسير تعلمها وتسهيل اكتسابها وتحبيب الطالب الناشئ بها واستعمال ما يوضع من مصطلحات علمية وألفاظ الحضارة المتجددة وإشاعتها. فاللغة تكتسب اكتساباً، وتحيا بالاستعمال.

وربما كان من الأهمية بمكان، أن نشير إلى توافر هذين العاملين وتلازمهما، عندما استيقظت العربية منذ بداية القرن التاسع عشر، في مصر إبان النهضة المتنوّرة في عهد محمد علي الكبير ومشروعه الحضاري والسياسي الطموح. فكان ما يترجم من العلوم الحديثة، لا سيما في مجال الطب والهندسة، وما يوضع من مقابلات عربية ومصطلحات في العلوم والفنون، تجد طريقها إلى الاستعمال في التدريس والبحث، وفي جميع مؤسسات الدولة المتخصصة والمعنية بها، على وفق سياسة لغوية تتبناها الدولة في أعلا مؤسساتها التشريعية والتنفيذية.

وربما كان هذا الوضع وغيره من العوامل، يُفسّر لنا عدم ظهور حاجة في ذلك الوقت لإنشاء مؤسسة لغوية علمية، أي مجمع للغة العربية على غرار "الأكاديمية الفرنسية" التي أنشئت في

باريس عام 1635م، وما زالت باقية إلى اليوم، وتعتبر أقدم المجامع العلمية الحديثة وأكثرها رسوخاً. ولا شك أنها لم تكن غائبة عن اهتمامات تلك البعث العلمية، في عهد النهضة المصرية التي أشرنا إليها، ولا عن اهتمامات رفاة الطهطاوي عام 1826م، وزملائه من العلماء واللغويين. ومما يعزز، ما ذهبنا إليه، دلالة قيام "الندوة العلمية" في دار البكري، التي كان يحضرها عيون المفكرين في القرن التاسع عشر، مثل الإمام محمد عبده والشنقيطي وطنطاوي وجوهري وغيرهم. وكان ذلك، كما هو واضح، رداً طبيعياً على السياسة الاستعمارية البريطانية، التي أبعدت اللغة العربية الفصيحة، عن مجالاتها الحيوية في التدريس الجامعي، وفي جميع مؤسسات الدولة الحيوية، منذ اجتياح الجيوش الاستعمارية الغازية مصر عام 1882م. وكانت هذه الندوة تعتبر بحق النواة الأولى لمجمع اللغة العربية.... وتزودنا المعلومات المتوافرة لدينا، أنه في عام 1897م، قام أول مجمع علمي لغوي في مصر يرأسه الشيخ توفيق بكري الصديقي، أبرز رجالات عصره، ولكن ما لبث أن توقف نشاط هذا المجمع بعد سبع جلسات فقط... وقد استشرى العداء الأجنبي للأمة، وللغتها الجامعة، لغة القرآن الكريم، لغة العروبة والإسلام، ففرضت اللغة الإنجليزية، بقرارٍ سياسي استعماري، لتحل محل العربية الفصيحة من ناحية، ومن ناحية أخرى، دفع باللغة العامية لموقع المواجهة المنظمة، لتكون لغة مكتوبة، لغة الإعلام والتعبير... فألقت الكتب في نحو العامية وصرفها وتقعدها. وصاحب هذا كله، سياسة التريك والجهل في بلاد الشام، والبلاد العربية الأخرى التي كانت تابعة للعهد العثماني. فغاصت اللغة العربية الفصيحة في ظلمات التحدي الشعبي والاستعماري والجهل في جميع أقطارها... وما لبثت الحرب العالمية الأولى، أن اندلعت نيرانها عام 1914، وانحاز العرب إلى جانب الحلفاء في إطار وعودٍ خلافة بقيام دولة عربية واحدة وشاملة في الحجاز وبلاد الشام والعراق... وغداة انتهاء الحرب العالمية عام 1918م، وقيام الدولة العربية السورية في بلاد الشام، - وكان الأردن جزءاً منها- بزعامة المغفور له الملك فيصل الأول ابن الحسين، كان تعريب الدولة في جميع مؤسساتها ومرافقها، وإعادة اللغة العربية الفصيحة إلى سيادتها في وطنها، يقع في أول اهتمامات هذه الدولة؛ فتأسست في دمشق شعبة الترجمة والتأليف، وسرعان ما تحولت هذه اللجنة عام 1919م إلى "المجمع العلمي العربي" برئاسة المغفور له الأستاذ الدكتور محمد كرد علي. فكان مجمع دمشق أول مجمع لغوي عربي في العصر الحديث، وكان محمد كرد علي أول رئيس له. وكان لاطلاعه الواسع على الثقافة الفرنسية وإتقانه للغة الفرنسية، وإخلاصه للغة العربية الفصيحة، لغة الأمة، الأثر الحاسم في تحويل "شعبة الترجمة والتأليف" التابعة إلى وزارة المعارف إذ ذاك إلى "المجمع العلمي العربي" عام 1919م وإنشائه على غرار الأكاديمية

الفرنسية" ... وهكذا جاء بيانه الأول في إشهار قيام المجمع ... وما لبث الأمر طويلاً حتى اجتاحت الجيوش الفرنسية الاستعمارية الغازية، لبنان والدولة العربية السورية الناشئة، فاحتلت دمشق العروبة، وتوقفت عند الحدود التي رسمتها اتفاقية "سايكس - بيكو" الفرنسية - البريطانية، في تقاسم بلاد الشام والعراق ... تاركة فلسطين وشرق الأردن والعراق لحليفها بريطانيا... وفي أثر ذلك تأسست إمارة شرق الأردن، تحت الانتداب البريطاني بزعامة المغفور له الأمير عبدالله بن الحسين، وكان من أوائل اهتماماته، ترسيخ اللغة العربية الفصيحة. فأصدر إرادة أميرية بتأسيس "مجمع اللغة العربية" بعمان عام 1924م، وقد نشرت مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق في المجلد الرابع (من كانون الثاني 1924 - كانون الثاني 1925) على الصفحة السادسة تحت عنوان: مجمع علمي في شرق الأردن النص الآتي:

"جاءتنا نشرة مآلها أن سمو الأمير عبدالله أصدر أمره بتأسيس مجمع علمي في عمان عاصمة شرق الأردن العربي وانتخب رئيساً له سماحة رصيفنا الشيخ سعيد الكرمي وكيل الشؤون الشرعية، وأما أعضاؤه فهم العلماء رضا توفيق بك الفيلسوف التركي المشهور والشيخ مصطفى الغلاييني ورصيفنا رشيد بك بقدونس ومحمد بك الشريقي مدير جريدة (الشرق العربي) المنشأة في تلك البقعة منذ زمن قريب.

وعلمنا أنه انتخب أعضاء شرف له العلماء الرصفاء أحمد زكي باشا ورئيس مجمعنا العلمي السيد محمد كرد علي والشيخ أحمد عباس الأزهري والأب انستاس الكرمللي والسيد إسعاف النشاشيبي، وفي تلك النشرة، أن المجمع سيعنى بإحياء اللغة العربية ونشر المدارس والمؤلفات وإلقاء المحاضرات وإنشاء دار كتب وإصدار مجلة شهرية فنرحب بهذا الرصيف الجديد". ولكن الظروف الاقتصادية والعلمية، لم تتح لهذا المجمع أسباب البقاء. وأما في مصر، أرض الكنانة، وقد وقعت تحت الاحتلال البريطاني، فإن المجمع المصري الذي بدأ في نهاية القرن التاسع عشر، كما أشرنا سابقاً، ظل معطلاً سنوات طويلاً، حتى صدور أول مرسوم ملكي بإنشائه في كانون الأول (ديسمبر) 1932م، وفي هذا المرسوم تمّ تعيين أعماله، وجاء نظامه على غرار الأكاديمية الفرنسية، وقد أفاد من تجربة المجمع العلمي العربي بدمشق. وفي البداية كان تابعاً لوزارة المعارف، وكان مقره في أول شارع قصر العيني، حيث افتتح في كانون الثاني (يناير) عام 1934م. وكان أول رئيس له المرحوم محمد توفيق رفعت باشا. وجعل من أهدافه الرئيسة ترقية اللغة العربية الفصيحة والحفاظ عليها، وجعلها تواكب متطلبات العصر في العلوم والآداب والفنون، وكذلك وضع معجم تاريخي للغة العربية... وانطلق مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في ضوء إمكاناته العلمية والثقافية والاقتصادية الواسعة، وفي ضوء مركز مصر، أرض الكنانة، في

قلب العروبة والإسلام، ليقود حركة البحث العلمي والدراسة، وتحقيق التراث ووضع المصطلحات في مختلف مجالات العلوم والآداب والفنون، لإغناء اللغة العربية الفصيحة، وجعلها تواكب متطلبات العصر. وقد أدرك هذا المجمع العتيد منذ البداية، ضرورة الاتصال بين المؤسسات اللغوية والعلمية، وأن اللغة العربية الفصيحة، لغة القرآن الكريم، لغة واحدة. وإن هذه الوحدة اللغوية، لتفرض نفسها على المجامع والمؤسسات اللغوية العربية في جميع أقطار العروبة، على اختلاف أنظمتها وأوضاعها السياسية...

فقد كانت الدعوة عامة، منذ مطلع القرن العشرين، إلى خدمة اللغة العربية الفصيحة، وحث وزارات المعارف ومعاهد التعليم، كي تبدي حرصاً على حسن استعمال اللغة العربية في مختلف مراحل التدريس، لا سيما في بواكيرها، وأن تعنى الحكومات في مختلف الوزارات والمصالح، بتحري خدمة اللغة... ومما له مغزاه، في هذا المجال، والشعور المنطقي والعميق بوحدة العربية الفصيحة في مواجهة، قضايا العصر، مشاركة ممثلي مجامعها الناشئة في المؤتمرات العلمية. وأذكر منها مشاركة المرحوم الشيخ أحمد الأسكندري، عضو المجمع اللغوي المصري، في المؤتمر الطبي الذي عقد ببغداد عام 1938، قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية. فقد ذهب هذا العالم اللغوي إلى بغداد ليمثل "المجامع اللغوية"، أو بعبارة أخرى المجمع اللغوي المصري والهيئات التي تعنى باللغة العربية، في هذا المؤتمر. فوقف يدعو إلى تخليص لغة التدريس والتأليف من كلمات أعجمية يمكن أن يقوم مقامها اللفظ العربي، متوخياً رياضة السليقة العربية، وتربية اللسان الفصيح عند النشء الجديد؛ فقدم للمؤتمرين على سبيل المثال مشروعاً لمصطلحات الكيمياء... ويبدو الأمر، لأول وهلة، مستهجنناً بأن العلامة الشيخ اللغوي يقدم مشروعاً لمصطلحات علمية متخصصة... ويزول الاستهجان، إذا نظرنا إلى الأمر نظرة فاحصة، فنتبين منهجاً علمياً في مواجهة قضية المصطلحات العلمية باللغة العربية، منذ وقت مبكر، وإرساء قواعد وحدتها، وأن هذا المنهج يقوم على وحدة العلاقة بين اللغة والعلم... إن مشاركة العلماء واللغويين، وتوثيق الروابط بين اللغة والفكر العلمي الحديث، هو الطريق اللائق، والمنهج العلمي الصحيح في وضع المصطلحات العلمية العربية وتوحيدها، وإشاعة استعمالها...

وغاصت الأمة العربية، في جميع أقطارها في أتون الحرب العالمية الثانية، وكانت مادة للوقود، لا تملك من أمرها شيئاً، موزعة بين قوى الاستعمار العالمي، البريطاني والفرنسي والإيطالي. وما إن انتهت هذه الحرب الضروس، وبدأت تلوح في الأفق العربي نزعات التحرر والتصميم على استعادة الأمة العربية سيادتها في أوطانها، يواكبها شعور عميق وأصيل بالوحدة، حتى قامت قوى

الاستعمار المنتصرة، بالعمل على تنفيذ المشروع "الصهيوني" الاستعماري الاستيطاني في فلسطين، في قلب الأمة العربية، وذلك لاستنزاف قواها، وفصل مشرقها العربي عن مغربها جغرافياً، والسيطرة على شرق البحر الأبيض المتوسط، وعلى قناة السويس، الممر البحري العالمي. وإلى جانب ذلك كله، تبنت قوى الاستعمار، التخطيط المنهجي لضرب أهم مقومات الوحدة العربية، متمثلة بوحدة العقيدة ووحدة اللغة.

مجمع اللغة العربية (الموحد) واتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية: وكانت وحدة اللغة العربية متمثلة باللغة الفصيحة، لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، الشعلة التي لم تنطفئ على مرّ القرون، وفي خضم المحن والكوارث التي أصابت الأمة، فكانت تخبو حيناً وتشتد حيناً آخر...

وإن الدارس للمراحل التاريخية، ولنشأة مجامع اللغة العربية في العصر الحديث، يلاحظ أن فكرة الوحدة اللغوية في مفهوم اللغة العربية الفصيحة، كانت تفرض نفسها على هذه المجامع وعلى جميع المؤسسات التي تعنى باللغة العربية... وإن طبائع الأشياء ونواميس اللغة والمنطق السليم، تدعو إلى تضافر الجهود، لقيام كيان لغوي عربي واحد وموحد، تكون قراراته ملزمة، وتجد طريقها إلى الاستعمال والشيوع بمختلف الوسائل والتقنيات الحديثة.

ونحن إذا تتبعنا خيوط وحدة المجامع اللغوية العربية، في النصف الثاني من القرن العشرين، نجد أنه بعد الثورة المصرية مباشرة، وما أثارته من مشاعر أصيلة بين جماهير الأمة، في التحرر والوحدة، والاعتزاز والثقة التي لا يخامرها شك بطاقتها الكامنة في العروبة والإسلام، يطرح موضوع "المجمع اللغوي الموحد" بكل صراحة ووضوح. فحينما عقد مؤتمر وزراء المعارف العرب بالقاهرة في كانون الأول (ديسمبر) 1953م، قدّم إليه اقتراح "إنشاء مجمع علمي عربي موحد يهتم بجميع العلوم على السواء، ويحل محلّ المجامع الإقليمية في القاهرة ودمشق وبغداد، ويكون من مهمته بعث التراث العربي وتوحيد المصطلحات العلمية". وقد قرر مؤتمر وزراء المعارف العرب في جلسته الثالثة في 10/12/1953، إحالة هذا الاقتراح إلى المكتب الدائم للجنة الثقافية لجامعة الدول العربية لدراسته، والتقدم بنتيجة بحثه إلى اللجنة الثقافية في دورتها التالية، ثم وافق مجلس الجامعة على هذا القرار في دورته العشرين بتاريخ 26/1/1954م.

وربما كان من المفيد أن نتوقف، عند هذا الحدث المهم، المتمثل بتقديم اقتراح صريح وواضح وجريء في هذا التوقيت المهم عام 1953، في حياة الأمة العربية "إنشاء مجمع علمي عربي موحد... يحل محلّ المجامع الإقليمية في القاهرة ودمشق وبغداد...". فقد أطلق على هذه

المجامع "مجامع إقليمية" وأن أمل الأمة في وحدتها، يقضي بأن يكون مجمع موحد، للغة واحدة وموحدة، هي اللغة العربية الفصيحة، ومن ناحية أخرى فإن أهمية هذا الاقتراح، تكمن في صدوره عن أعلى هيئة سياسية أي جامعة الدول العربية، التي كانت وما زالت، تشكل ضوءاً خافتاً على طريق وحدة الأمة... ويبدو للدارس أن هذا الاقتراح، قد أثار حفيظة، السياسة المعادية لوحدة الأمة، فبادرت إلى إخماد وهجه، والقضاء عليه في مهده، بإدخاله في متاهات اللجان ومداولاتها، واستشارة "بعض ذوي الرأي من أعضاء المجامع العلمية العربية" على حدّ تعبيرهم، من دون تسميتهم...!!!

وتبيننا الوثائق التي بين أيدينا، أن هذا الاقتراح بإنشاء مجمع علمي عربي موحد، قد عرضته الإدارة الثقافية في الجامعة العربية، على المكتب الدائم للجنة الثقافية، في جلسته المنعقدة بتاريخ 1954/2/20، فقرر صرف النظر عن هذا الاقتراح!!! ولم يعد الأسباب والمبررات، فجاءت واهية ومصطنعة، إذ تداخلت السياسة، غير المعلنة، المعادية لكل مقومات الوحدة العربية الحقيقية، أقول: لقد تداخلت هذه السياسة اللغوية المعادية، بمصادرها الأجنبية والداخلية مع النزعات الإقليمية والاتجاهات الفكرية والشخصية، وتكاثفت جميعها على إطفاء هذه الشعلة في مهدها...

وربما كان من المفيد أن نتوقف قليلاً عند هذه المبادرة التاريخية المهمة؛ إذ بادرت الإدارة الثقافية، في الجامعة العربية بعرض هذا الاقتراح على المكتب الدائم للجنة الثقافية في جلسته المنعقدة بتاريخ 1954/2/29، أي في مدة قياسية لم تتجاوز شهراً واحداً وقرر ما يأتي: "صرف النظر عن هذا الاقتراح (أي إنشاء مجمع علمي عربي موحد)!!! نظراً لأن المجامع العلمية الموجودة في القاهرة ودمشق وبغداد متعاونة مع بعضها، ولأن بعض أعضائها يشترك في أكثر من مجمع واحد منها، كما أن الجامعة العربية بصدد إنشاء اتحاد علمي عربي، يهدف إلى جمع شمل العلماء والهيئات العلمية في البلاد العربية، مما يؤدي إلى تنشيط الحركة العلمية فيها...". وبعد ذلك بأشهر، عرض الأمر كله على اللجنة الثقافية الدائمة في دورتها التاسعة التي عقدت في جدة في كانون الثاني عام 1955م، فاتخذت التوصية الآتية:

نظراً لأن المجامع اللغوية والعلمية العربية، منذ نشأتها، قد أظهرت حرصاً محموداً على تمثيل الأكفيا من جميع البلاد العربية فيها، فتوصي اللجنة بمزيد من العناية بهذا التمثيل، بحيث يضم كل مجمع منها فئة صالحة من هؤلاء الأكفيا في جميع البلاد العربية.

ونظراً لأن من الخير أن تتعاون المجامع اللغوية والعلمية العربية تعاوناً منتظماً على ترقية اللغة والمحافظة على سلامتها مع مسيرتها للحياة، فتوصي اللجنة بأن تعمل الجامعة العربية على عقد

مؤتمرات دورية بين هذه المجامع للتداول وتبادل الرأي في نشاط كل واحد منها والتقريب بين نتائج هذا النشاط.

ونظراً لأن المجامع اللغوية والعلمية القائمة الآن تختار من بين الأكفيا العرب أعضاء مراسلين، وأن من الخير أن يشارك هؤلاء الأعضاء في أعمال تلك المجامع بقدر الإمكان، وفيما تعقد هذه المجامع من المؤتمرات كالمؤتمر السنوي للمجمع اللغوي المصري، فتطلب اللجنة إلى الجامعة العربية أن توصي الحكومات العربية بمعاونة الأعضاء المراسلين، وتيسير أسفارهم وإقامتهم ليشاركوا في هذه المؤتمرات.

وقد وافق على هذه التوصية مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الثالثة والعشرين المنعقدة في آذار (مارس) 1955م (قرار رقم 959)... وقامت الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، تنفيذاً لهذه التوصيات والقرارات، وتحقيقاً للفكرة المنشودة، على حد زعمها، بدعوة المجامع الثلاثة في القاهرة ودمشق وبغداد إلى إرسال ثلاثة أعضاء من كل مجمع، وبدعوة الدول العربية التي لا يوجد فيها مجمع إلى تأسيس مجمع في أقرب وقتٍ مستطاع، على أن توفر كل دولة منها مراقباً عنها لحضور هذا المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية العربية، الذي يعقد في 29 أيلول (سبتمبر) 1956م بمدينة دمشق.

وعقد هذا المؤتمر في الوقت المحدد، بمدينة دمشق، ملتقى أبناء العروبة الأخيار، وافتتحه رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي، وتحدث عن موقع اللغة العربية، لغة الوحي والتنزيل الحكيم، وأنها يجب أن تكون "روح هذه النهضة الشاملة، وقاعدتها، كما كانت بالأمس..." وأشار قائلاً: "ولقد صانت هذه اللغة الخالدة عروبتنا، وحفظت وحدتنا، وقارعت الغاصبين والطغاة في كل حي من أحياء العرب، قروناً وأجيالاً ومشيت إلى جانب نضالنا القومي... وناجزها الاستعمار العدا، يوم شعر بخطر سيادتها، فحاول اقتحام معقلها، وإذلال مناعتها، وتهوين شأنها، وتغليب العجمة عليها..."

وفي حفل الافتتاح هذا الذي بدأ الساعة العاشرة من يوم السبت في 1956/9/29م، توالى الكلمات، فكلمة وزير المعارف السوري، الدكتور عبد الوهاب حومد، ثم كلمة رئيس اللجنة الثقافية في الجامعة العربية، الدكتور طه حسين، ثم كلمة كاتب سر مجمع اللغة العربية في مصر الدكتور منصور فهمي، ثم كلمة نائب رئيس المجمع العلمي العراقي الأستاذ محمد بهجة الأثري. وربما كان من الأهمية بمكان، أن نلقي نظره على جدول أعمال المؤتمر... لا سيما ما ورد تحت بند "ما يجد من اقتراحات"... فقد ذكرت الإدارة الثقافية أنها كانت قد أعدت المشروع التالي

لجدول أعمال المؤتمر، بعد أن استشارت المجامع الثلاثة وقد أقره المؤتمر وفصله في أول جلسة له، واضطلعت لجانته بدراسة مواده مفصلة.

أما المشروع فهو:

النظر في تنظيم الاتصال وتنسيق الأعمال بين المجامع اللغوية العلمية العربية. بحث ما وصلت إليه المجامع الثلاثة من دراسة وسائل ترقية اللغة العربية وتبسيط قواعدها، وتيسير كتابتها.

الاتفاق على خطة موحدة لدراسة الموضوعات التالية والاشتراك في تنفيذها: الترجمة من العربية وإليها.

تشجيع التأليف والترجمة في الموضوعات العلمية.

نشر ما يتقرر من المصطلحات العلمية.

تحقيق المخطوطات العربية ونشرها.

هـ- تشجيع المؤلفين بمنح جوائز دورية.

الفصحى والعامية.

ز- الخط العربي.

ما يجد من اقتراحات:

دراسة وسائل إصلاح لغة الإذاعات ودواوين الحكومات في البلاد العربية . (اقتراح قدمه المجمع العلمي العراقي).

البحث في إمكانية إنشاء مجمع لغوي عربي واحد يلحق بالجامعة العربية.

البحث في وضع قاموس عربي واحد يكون مرجعاً لأبناء الضاد بغية توحيد الألفاظ واللهجات.

(وهذان الاقتراحان الأخيران ب، ج قدمهما معالي وزير المعارف في الجمهورية السورية).

طرح جدول أعمال المؤتمر موضوعات أساسية وفي غاية الأهمية. ما زال كثير منها يتكرر في كل مؤتمر لغوي عربي، مع اختلاف حظوظها في الإنجاز والتنفيذ.

ومن الواضح أننا نجد في جدول الأعمال هذا، تيارين، لا أقول: متصارعين، ولكنهما مختلفان.

فأحدهما يرى "تنظيم الاتصال وتنسيق الأعمال بين المجامع اللغوية العربية" والآخر يتمثل بإعادة

طرح موضوع "إنشاء مجمع لغوي عربي واحد يلحق بالجامعة العربية... وإذا كان هذا الاختلاف

ينم عن اختلاف في الرؤى السياسية، وفي السياسة اللغوية العربية على وجه الخصوص، فإنه قد

ظهر أيضاً وجود اتجاهات علمية لغوية متعددة، فيما يخص وسائل ترقية اللغة العربية وتبسيط

قواعدها وتيسير كتابتها، وكذلك الأمر في موضوع "الفصحى والعامية" والاقتراح بوضع قاموس عربي واحد يكون مرجعاً لأبناء الضاد بغية توحيد الألفاظ واللهجات...
وجملة الأمر، فإن السياسة تلقي بظلالها دائماً وفي شتى الأحوال، قديماً وحديثاً على موضوع "اللغة العربية الفصحى"، اللغة العربية الواحدة والموحدة، لأنها هي العامل الأساسي في وحدة الأمة العربية، وهي وحدها التي تعطي للأمة العربية هويتها...

وإن الأهمية القصوى التي يحتلها هذا المؤتمر، المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية العربية في تلك الظروف السياسية المواتية، التي بدأت تعيد للأمة العربية آمالها العريقة في التحرر والوحدة، ونظراً لما صدر عنه من توصيات، باتت تشكل القواعد الأساسية لمسيرة اللغة العربية على مدى نصف قرن، رأينا أن ندرجها في باب الملاحق (انظر الملحق رقم 1).

ومما يزيد من أهمية هذه التوصيات أن مجلس جامعة الدول العربية قد أقرها، في الجلسة الخامسة من دورة انعقاده العادي السادس والعشرين في 1956/10/25، ووافق على اعتماد مبلغ ألف جنيه في ميزانية الإدارة الثقافية لعام 1957، لنفقات الاجتماع الأول لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية على أن تقوم الإدارة الثقافية بالاتصالات اللازمة مع المجامع الثلاثة لتحديد مكان الاجتماع وزمانه...

ومهما تكن الظروف والملابسات التي سبقت عقد هذا المؤتمر، فإنه، ولا شك، يكون مرحلة مهمة في مسيرة اللغة العربية الفصحى في العصر الحديث، وكذلك يكون انعطافاً تاريخياً في مسيرة المجامع اللغوية العلمية العربية، وذلك بتأسيس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية. فهذا المؤتمر الأول الذي تعقدته المجامع اللغوية العلمية العربية ويستمد قوته الشرعية والمعنوية من كونه، يعقد في إطار "الإدارة الثقافية" بجامعة الدول العربية، المؤسسة التي ترمز إلى وحدة الأمة العربية. واتخذت هذه التوصيات جميعها الصفة الشرعية و الإلزام المعنوي والأخلاقي، عندما أقرها مجلس جامعة الدول العربية، في الجلسة الخامسة من دورة انعقاده العادي السادس والعشرين في 1956/10/25م، ووافق على اعتماد مبلغ ألف جنيه في ميزانية الإدارة الثقافية لعام 1957م، لنفقات الاجتماع الأول لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، على أن تقوم الإدارة الثقافية بالاتصالات اللازمة مع المجامع الثلاثة لتحديد مكان الاجتماع وزمانه... ولكن هذا الاجتماع، ويا للأسف، لم يعقد، ووضع على الرف... إذ سرعان ما اجتاحت هذه المنطقة، عواصف سياسية عاتية، لم يكن الأجنبي بعيداً عنها، أدت إلى التفكك وإحياء النزعات الإقليمية، ومصادرة الحريات العامة، وتكبير الشعب بأغلال القهر، ومصادرة الحريات العامة، تحت شعارات مختلفة... وفي جميع الأحوال، تكون اللغة العربية الفصحى لغة الأمة الجامعة، لغة

العروبة والإسلام، هدفاً أساسياً، وسهل التفرد... وتحت شعارات زائفة ومخادعة ومضللة... يتم إقصاء العربية الفصيحة عن المؤسسات العلمية والتقنية والثقافية والاجتماعية، بالدعم الظاهر والخفي للغات الأجنبية، الإنجليزية والفرنسية، من ناحية وبدفع اللغات العامية لمزاحمة الفصحى في المجالات الحيوية والإعلامية والثقافية، من ناحية أخرى.

ونعود إلى مشروع "اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية" الذي اكتسب شرعية وجوده من أعلى أجهزة الأمة في جامعتها العربية، وقد تاه في أدراج النسيان!!! فبعد حوالي ثلاثة عشر عاماً، يحدثنا المرحوم الأستاذ الدكتور حسني سبوح، رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق، فيقول: "دُعيت في مساء الاثنين 1969/12/15م، إلى شهود جلسة يعقدها المجمع العلمي العراقي، ودعي إليها الدكتور محمد أحمد سليمان، عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة، وزميلي في لجنة المصطلحات الطبية، وكان من أهداف هذه الجلسة، مناقشة الاقتراح الذي كنت عرضته خلال الكلمة التي ألقيتها في دمشق، في مدرج الجامعة في 1969/11/4، بمناسبة الاحتفال بالعيد الخمسيني لمجمعنا، والذي يعبر عن رغبة مجمع اللغة العربية في دمشق، في إيجاد اتحاد للمجامع العربية، ينسق العمل فيما بينها، ويوحد جهودها في بلوغ الغاية الواحدة التي تسعى إليها المجامع الثلاثة..." وسبق للأستاذ الدكتور عبد الرزاق محيي الدين رئيس المجمع العلمي العراقي، أن طلب مني نصّ الفقرة التي تضمنت هذا الاقتراح، وعرض ذلك على أعضاء المجمع العراقي في جلسته السابقة، ولاقى الاقتراح استحساناً جماعياً كاملاً من الزملاء العراقيين... إلى أن يقول: "وفي الجلسة التي عقدها المجمع العلمي العراقي في مقره ببغداد بتاريخ 1969/12/15م، وحضرها كل من الدكتور حسني سبوح رئيس مجمع اللغة العربية في دمشق والدكتور محمد أحمد سليمان، عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة، جرى تدارس لإقامة اتحاد بين المجامع اللغوية في كل من القاهرة، ودمشق وبغداد، وبعد التدارس تم الاتفاق على أن يفتح مجمع اللغة العربية في القاهرة بالموضوع، ليتم إدراجه في جدول الأعمال لمؤتمر مجمع اللغة العربية الذي سيعقد في القاهرة، في شهر كانون الثاني (يناير) عام 1970م، ويواصل الأستاذ حسني سبوح حديثه قائلاً: وقد دُرَج القرار المذكور في ذيل كتاب موجه إلى رئيس مجمع اللغة العربية في القاهرة، مديلاً بتوقيع الدكتور عبد الرزاق محيي الدين رئيس المجمع العلمي العراقي، وتوقيعي بصفتي رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق، وسلم الكتاب إلى الدكتور محمد أحمد سليمان الذي غادرت وإياه ببغداد مساء الثلاثاء الواقع في 1969/12/16م....

وقد وافق مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة، بجلسته الختامية في 1970/2/2م، على إنشاء اتحاد للمجامع العلمية واللغوية. وجاء في التوصيات والقرارات النصّ الآتي:

رقم (4)- وافق المؤتمر على الاقتراح المقدم من مجعبي بغداد ودمشق بإنشاء اتحاد للمجامع العلمية واللغوية، ورأى تكوين لجنة لوضع نظام هذا الاتحاد من السادة: الدكتور طه حسين، والأستاذ زكي المهندس عن مجمع القاهرة. الدكتور عبد الرزاق محيي الدين، والدكتور أحمد عبد الستار الجوارى عن مجمع بغداد. الدكتور حسني سبيح، والدكتور عدنان الخطيب عن مجمع دمشق. ويتولى الدكتور إبراهيم مذكور الأمانة العامة لهذه اللجنة. وفي أثر ذلك، وجه الأمين العام لمجمع اللغة العربية في القاهرة، الأستاذ الدكتور إبراهيم مذكور، دعوة إلى الاشتراك في لجنة تتولى وضع نظام لاتحاد المجامع العلمية اللغوية الثلاثة، وحدد موعد الاجتماع من 28/4 إلى 30/4/1970م، مرفقاً بها مشروع نظام أساسي لاتحاد مماثل على حدّ تعبير الدكتور حسني سبيح، كان مجلس جامعة الدول العربية دعا إلى إقراره عام 1957م.

ومن الواضح أن حساسية شديدة قد طفت على السطح، بين مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والمسؤولين في جامعة الدول العربية، بسبب ما ذكر صراحة، بأن جامعة الدول العربية، قامت بإعداد نظام الاتحاد، دون مشاركة من المجامع العربية...!!! فتوقف أمر الاتحاد، ويا للأسف حوالي أربعة عشر عاماً، وليس من وكذ هذه الكلمة أن تدرس هذا الوضع، وأن تحلل الأسباب الحقيقية وما ترتب علي ذلك من نتائج. وعقدت اللجنة المدعوة لوضع نظام لاتحاد المجامع العلمية اللغوية جلستها الأولى، في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في 28/4/1970، في دار الأستاذ الرئيس الدكتور طه حسين، نظراً لحالته الصحية. وافتتح هذه الجلسة الأستاذ الدكتور طه حسين، في الموعد المحدد، وقد حضرها عن مجمع القاهرة كل من الأستاذ الدكتور زكي المهندس نائب الرئيس، والأستاذ الدكتور إبراهيم مذكور الأمين العام، وعن المجمع العلمي العراقي الأستاذ الدكتور عبد الرزاق محيي الدين رئيس المجمع، وعن مجمع دمشق كل من الأستاذ الدكتور حسني سبيح رئيس المجمع والأستاذ الدكتور عدنان الخطيب عضو اللجنة الإدارية... وتمّ الاتفاق على أن يؤخذ المشروع الذي وضعته جامعة الدول العربية، أساساً للمناقشة... وبدأت اللجنة بدراسة مواد المشروع مادة مادة... وكان يجري حول كل مادة، نقاش بين الأعضاء إلى أن يتم اتفاقهم على الصيغة الفضلى... وعقدت اللجنة جلستها الثالثة في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الأربعاء الواقع في 29 نيسان (إبريل)، برئاسة الأستاذ الدكتور طه حسين، وفي هذا الاجتماع أعيدت قراءة مواد

النظام التي سبق إقرارها، وبعد مناقشات عديدة تم الاتفاق على الصيغة النهائية للنظام الأساسي لاتحاد المجامع اللغوية العربية، على أن يتم وضعه موضع التنفيذ بعد أن تقره المجامع الثلاثة، وعرضه على الحكومات المختصة. ورفعت الجلسة في الساعة الثانية والنصف. واتفق الجميع على الحضور إلى مبنى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ضحى يوم الخميس الواقع في 30 نيسان (إبريل) 1970، للتوقيع على محاضر الجلسات وعلى النسخ الأصلية للنظام بصيغته النهائية. وتمّ ذلك قبيل الظهر...

وربما كان من المفيد، وممّا له مغزاه في مسيرة فكرة "اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية" أن نورد نص مشروع النظام الأساسي لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية. (انظر الملحق رقم 2).

وقد أقر مجلس المجمع العلمي العراقي في جلسته السادسة عشرة، المنعقدة بتاريخ 1970/5/5م، مشروع النظام الأساسي لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، وكذلك أقر مجلس مجمع اللغة العربية بدمشق المشروع المذكور في جلسته التي عقدها في 1970/5/7م، وبعد ذلك تلقى المجمعان بدمشق وبغداد، من القاهرة أن مجمع اللغة العربية قد عرض عليه في جلسته المنعقدة بتاريخ 1970/5/11م، مشروع النظام الأساسي لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، فأقرّ المشروع جميعه مع تعديلين يتصلان بالمادتين الرابعة والتاسعة من المشروع، فأصبحت المادة الرابعة كما يلي:

"ويدير أعمال الاتحاد مجلس يسمى مجلس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، ويؤلف من عضوين عن كل مجمع لغوي أو علمي يختارهما المجمع العضو لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد"

وأصبحت المادة التاسعة كما يلي:

" يعقد مجلس الاتحاد جلساته في مقره الرسمي أو في بلد من بلاد المجامع الأعضاء، وتدعى الجامعة العربية لإرسال مندوب يحضر اجتماعات المجلس...

وتحدثنا الوثائق التي بين أيدينا، أن المجمعين بدمشق وبغداد قد وافقا على هذا التعديل، في الشهر ذاته.

ومن الواضح أن هذين التعديلين قد أقصيا جامعة الدول العربية من أي مشاركة فعّالة، ومن أي مسؤولية محددة، واكتفى المشروع المعدّل فيما يتعلق بدور جامعة الدول العربية إلى الاقتصار على دعوتها لإرسال مندوب يحضر اجتماعات مجلس الاتحاد!!!

ونحن نكتفي في هذا البحث الشامل، بإيراد هذه الوقائع، من دون أن نقوم بدراسة نقدية وتحليلية لهذه الأوضاع التي أحاطت بفكرة مشروع "إنشاء مجمع واحد للغة العربية" وتحوله إلى مشروع "اتحاد المجامع اللغوية العلمية..." وما رافق هذا الاتحاد من ظروف سياسية وملابسات وحساسيات اعترضت مسيرته في أداء مهمته على مدى حوالي نصف قرن!!!

وإن الدارس لفكرة إنشاء مجامع اللغة العربية، يجد أنها تحتضن من حيث الجوهر موضوع "التعريب الشامل"، وإعادة السيادة للغة العربية الفصيحة في أوطانها، في جميع مراحل التعليم الجامعي ومؤسسات البحث العلمي والتقنيات الحديثة، وفي مختلف مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي جميع مرافقها العامة والخاصة. وكان المجمع العلمي بدمشق، قد تمثل هذه الأهداف من الناحية العملية غداة إنشائه عام 1919م، وسرت حركة التعريب الشامل إلى الأقطار العربية المغاربية بعد تحررها من نير الاستعمار منذ ستينيات القرن الماضي. فكانت هذه الأهداف محور مؤتمر التعريب الأول الذي عقد بالرباط في نيسان من عام 1961م، بدعوة من الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية، وافتحه المغفور له الملك محمد الخامس... وقد أوصى هذا المؤتمر الدول العربية التي ليس فيها "مجامع لغوية" أن يبادر كل منها إلى تأسيس لجنة وطنية للترجمة والتعريب والنشر... وتأسس "المكتب الدائم للتعريب" بالرباط، في إطار وزارة المعارف المغربية، وأسندت إليه مهمة "التعريب الشامل" في المغرب، ولكنه ما لبث أن تحوّل، بعد وفاة المرحوم الملك محمد الخامس، إلى ما بات يعرف بـ"مكتب تنسيق التعريب"، يتبع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم...!!!

وما لبثت الأمة العربية أن غاصت في ظلمات "حرب 1967م" مع العدو الصهيوني، وما رافقها من هزيمة مذلة!!! وعندما استعادت الأمة ثقتها بنفسها واستردت شعورها بالعزة والكرامة في اجتياح قناة السويس، وتدمير خطوط العدو الصهيوني الحصينة عام 1973م، عقد في العام ذاته مؤتمر التعريب الثاني بالجزائر. وكان لانعقاده في القطر الجزائري الشقيق مغزى خاص وأهمية كبيرة. وأذكر أنه على هامش هذا المؤتمر شارك كاتب هذه السطور، باجتماع خاص مع عدد من أعضاء الوفود العربية بالرئيس المرحوم هواري بومدين، في مقره برئاسة الجمهورية... ودار الحديث عن موضوع "التعريب الشامل" وخصوصاً تعريب التعليم العام والجامعي... وقال الرئيس رحمه الله: إنه يعتبر سيادة الدولة منقوصة حتى يتم التعريب الشامل، وتعود للغة العربية سيادتها في أوطانها، وتعهّد بأن يطرح هذا الموضوع على مؤتمر القمة العربي، لاتخاذ قرار سياسي... ولكن المنية عاجلته، ولم ينقل هذا الموضوع المهم إلى مكانه الطبيعي من حيث وجوب اتخاذ القرار السياسي، في أعلى مؤسسات الأمة العربية، التي تضم الملوك والرؤساء!!

وأجد نفسي وأنا بصدد عرض التطورات، التي صاحبت مسيرة "اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية" أن أذكر، أن اللجنة الوطنية للترجمة والتعريب والنشر الأردنية التي تأسست عام 1962م، استجابة لتوصيات مؤتمر التعريب الأول الذي عقد بالرباط، تحولت عام 1976م، أي بعد حوالي أربعة عشر عاماً من تأسيسها، إلى "مجمع اللغة العربية الأردني"، وأصبح هذا المجمع عضواً في الاتحاد منذ تأسيسه. وإنني لذاكر، بكل تواضع، أن كاتب هذه السطور رئيس مجمع اللغة العربية الأردني، قد مثل المجمع مع سماحة المرحوم الشيخ إبراهيم القطان عضو المجمع، وقاضي القضاة إذ ذاك، في أول اجتماع لنا في "مجلس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية عام 1977م، وأنني أعربتُ باسم مجمع اللغة العربية الأردني عن آمالنا بأن نرى اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، في المستقبل وقد تطوّر كي يصبح مجمعاً واحداً للغة العربية. وإن من طبيعة الأشياء أن يكون للغة العربية الفصيحة الواحدة مجمع واحد، وأن تكون قراراته ملزمة للتنفيذ، على غرار ما تصنعه المجامع اللغوية في البلاد المتقدمة.

لقد اعترت مسيرة "الاتحاد" عوامل التأخير والشلل، ويحدثنا المرحوم الأستاذ الدكتور إبراهيم مذكور، رئيس مجمع اللغة العربية في القاهرة، ورئيس الاتحاد في الكلمة التي قدم بها، الكتيب الموسوم: "اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية في خمس عشرة سنة، فقال:

"عقد مجلس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية اجتماعه الأول عام 1972م، وتلاه اجتماع ثانٍ عام 1973، وكنا نرجو أن يعقد على الأقل لقاء كل عام في البداية، ثم يخطو بعد هذا خطوات أفسح، تمكنه من أن يعقد لقاءين أو أكثر في العام الواحد؛ ذلك لأن المجامع اللغوية والعلمية في حاجة ماسة إلى تنسيق جهودها والتعاون فيما بينها. وقد قام الاتحاد أولاً على ثلاثة مجامع، ثم انضم إليها مجمع رابع عام 1976م (هو مجمع اللغة العربية الأردني)... ويواصل حديثه قائلاً: "ونأسف لأن ظروفنا خارجة عن إرادة المجمعين، اعترضت سير الاتحاد في أداء مهمته، فلم يعقد في الخمس عشرة سنة الماضية إلا خمسة لقاءات!!!" ربما كان من المفيد أن نثبت "النظام الأساسي لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية الذي ورد في ذلك الكتيب عام 1987م، لا سيما وأنه ما زال هو نفسه ساري المفعول حتى الوقت الحاضر. (انظر الملحق رقم 3).

وحدة مجامع اللغة العربية وقضية "التعريب الشامل":

إن موضوع التعريب الشامل، وموضوع وحدة مجامع اللغة العربية، لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، لغة العروبة والإسلام، قضية سياسية بالدرجة الأولى، ترتبط بالقرار السياسي في

أعلى مؤسسات الأمة السياسية والتشريعية في جميع أقطارها. وأما كونها قضية علمية لغوية، فإنها تأتي في المرتبة الثانية فاللغة العربية تخضع لجميع عوامل الدراسة والبحث من أجل ترقيتها، ودراسة المشكلات والقضايا العلمية واللغوية التي تجابهها في إطار تحديات العصر، وهي في ذلك شأنها شأن جميع اللغات الحية الأخرى، التي ما انفك أصحاب الشأن والقرار في بلداتها من رعايتها وصيانتها، وسن التشريعات اللازمة للحفاظ عليها وترقيتها وتخصيص الأموال اللازمة، لإنجاز البحوث والدراسات العلمية والمشاريع اللغوية على مستوى الأمة في جميع ميادين الفكر والثقافة والعلم والفن.

وفي خضم الأحداث الدامية التي تمر بها أمتنا في الوقت الحاضر، نتساءل، لماذا هذا التقهقر والإهمال، للغة الأمة، التي تعتبر أقدم لغة حية ما زالت تستعمل في هذا العالم، ومعرّفة بها "اللغة السادسة" في هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية منذ عدة عقود...!! وكانت في مسيرتها التاريخية اللغة الأولى للعلم والفكر في العالم كله، ولعدة قرون...!!! في حين أننا واجدون في العصر الحديث لغاتٍ، قد لا يتجاوز عدد الناطقين بها، بضعة ملايين، تستعمل في بلادها لغة للبحث العلمي والتعليم الجامعي ولغة لجميع مؤسسات الدولة العامة والمتخصصة. لقد كان لهذه الأوضاع التي أشرنا إلى بعضها، تأثيرات سلبية على مسيرة المجامع اللغوية والعلمية العربية، وعلى فكرة وحدتها واتحادها، سواء أكان ذلك متمثلاً في مجمع واحد أم كان في اتحاد للمجامع... وها نحن وبعد مضي حوالي نصف قرن نرى أن اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية ما زال مؤسسة هامشية، ليس له مقر خاص به، ولا كيان إداري وفني له، ويتحمل مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مشكوراً استضافته، وتوفير المكان لاجتماع مجلسه على هامش المؤتمر السنوي، وذلك لقلّة الإمكانيات المادية!!!

فقد تأسست مجامع اللغة العربية في عدد من الأقطار العربية، ولكنها في جميع قوانينها، حُرمت من ركن أساسي من أركان نجاحها في أداء مهمتها. فقد حجب عنها جميعاً النص بالإلزام على تنفيذ قراراتها، وبقيت قراراتها على شكل توصيات، حبيسة الأدراج والرفوف، ونحن نعلم بدبها أن اللغة تحيا بالاستعمال... ومن ناحية أخرى، وضعت هذه المجامع اللغوية جانباً، تُلْفُها سياسة الإهمال والعداء أحياناً والتقتير في الأموال. ويتم ذلك كله في خضم هجوم العولمة الثقافي واللغوي الشرس، الموجه إلى هوية الأمة المتمثلة بعقيدتها ولغتها العربية. ونحن نعلم أن السياسة ركن أساسي لرعاية لغة الأمة، والعناية بها، وتوفير الأسباب المادية والمعنوية من أجل ترقيتها، وجعلها قادرة على مواكبة التقدم العلمي والحضاري، واستيعاب التقنيات الحديثة... كما هو الشأن عند الأمم المتقدمة في العصر الحديث.

ليس من وكذ هذا البحث، في الوقت الحاضر، استعراض الأحداث الكبرى، ودوافعها السياسية الأجنبية والداخلية التي أثرت في مسار اللغة العربية، ومجامعها، واتحادها، منذ ثمانينيات القرن الماضي، حتى الوقت الحاضر...

ولكنني أود أن أقول: إن ومضات الأمل قد بدأت تشع من خلال هذه الظلمات، تبشر بانبثاق فجر جديد، في تحرر شعوب هذه الأمة، وانطلاق حرية الفكر والرأي لبناء نهضة عربية موحدة وشاملة، والمشاركة المبدعة في بناء حضارة أصيلة، تحتل فيها اللغة العربية الفصيحة مكانتها العالمية، لغة العروبة والإسلام.

ونحن في هذا المضمار، ننظر بإيمان وثقة، إلى المجامع اللغوية العلمية العربية وإلى اتحادها كي تخطو خطواتها الكبرى في انصهارها في "مجمع اللغة العربية (الموحد)" تكون لقراراته صفة الإلزام، سواء أكان ذلك في التشريعات السياسية، على مستوى مؤسسة "القمة العربية"، أم كان في التشريعات المحلية والقطرية... ونحن إذ نستشرف المستقبل الزاهر، إن شاء الله، لا بد أن نستخلص العبر من تجارب المسيرة اللغوية، منذ النصف الثاني من القرن العشرين حتى الوقت الحاضر، وما اعتراها من صعود وهبوط، ومن تقدم وتأخر. ونحن الآن، غداة عودة روح الاعتزاز والشعور بالكرامة المجروحة لجماهير أمتنا العربية من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق، بما سطرته من بطولات، ثلة من شباب هذه الأمة المؤمنين بعقيدتهم في لبنان وفلسطين وفي العراق وفي غيرها، قد شروا أنفسهم لله سبحانه وتعالى دفاعاً عن الأوطان، وقد جعل الإسلام حب الوطن، من الإيمان... ونحن على ثقة إن شاء الله، بأن مجمع اللغة العربية (الموحد)، سيرى النور على وفق ما تقتضيه طبائع الأشياء ونواميس نهضة الأمم وتطورها، وذلك في المستقبل القريب على مدارج القرن الحادي والعشرين، هذا القرن الذي بدأ يشهد ثورة المعلوماتية، وغزو الفضاء وثورة في وسائل الاتصالات، وتطوراً نوعياً في مفهوم ما بات يعرف بدور اللغة في مجتمع المعرفة... وإن الصلة بين اللغة العربية الفصيحة الجامعة وبناء مجتمع المعرفة العربي ليحتم وجود "مجمع اللغة العربية الموحد"، بقراراته الملزمة للتنفيذ.

مجمع اللغة العربية (الموحد) وموقفه من مجتمع المعرفة:

إن قضية "المعرفة"، كانت إحدى المشكلات الكبرى التي تطرح باستمرار خلال التاريخ الطويل للفكر الفلسفي. فنظرية المعرفة تتميز في كل المذاهب الفلسفية الكبرى بميزتين بارزتين: أنها

ترتبط بجملة مواقف المذهب الفلسفي الذي تصدر عنه، بحيث يرتبط حلها من حيث طبيعته، بطبيعة الحلول التي يقدمها ذلك المذهب للمشكلات الفلسفية الكبرى الأخرى، والميزة الأخرى، أنه يوجد في "لا وعي" كل مذهب فلسفي شعور، لا يعبر عن نفسه صراحة إلا في النادر، بأن الحلول المقترحة من لدنه هي حلول نهائية للمسائل التي يتناولها... ونحن نتساءل، أين يقع "مجمع اللغة" العربية الموحد من "نظرية المعرفة" ومفهوم "مجتمع المعرفة" في القرن الحادي والعشرين، وذلك في إطار هوية أمتنا العربية ولغتها الفصيحة الجامعة وقيمها الإسلامية الخالدة من ناحية ومن ناحية أخرى في خضم ما تثيره "العولمة" بمفهومها الأمريكي، في إطار فلسفة القوة والسلطة، من قضايا ومشكلات في جميع المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؟ وما مدى ما تعبر عنه "نظرية المعرفة" هذه عن فلسفة الذرائع الأمريكية (البرجماتيك) التي ترى أن "الحق هو ما فيه المصلحة والمنفعة"!!!

وجملة القول، فإن "نظرية المعرفة"، جزء مهم من النظرية الفلسفية، وهي في جميع الأحوال نظرية في مقدرة الإنسان على معرفة الواقع، وعلى معرفة مصادر المعرفة الحقيقية وأشكالها ومفاهيمها. فالمعرفة نفسها عامل ضروري في النشاط العلمي للمجتمع، لأن هذا النشاط يقوم به الناس على أساس معرفة خواص الأشياء والموضوعات ووظائفها، ومن جهة أخرى، تأتي الممارسة في النشاط الإنتاجي للمجتمع، عاملاً ضرورياً لعملية المعرفة نفسها، وإن إدراج الممارسة في نظرية المعرفة هو وحده الذي يحول النظرية إلى علم حقيقي. فالمعرفة في هذا العصر، كما تشير الدراسات الحديثة، هي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدرجات الحسية والقدرة على الحكم، لتوليد معرفة جديدة، وصولاً إلى ذروة الهرم المعرفي. وهي كذلك السبيل الوحيد للارتقاء بمستوى الإنسان وإيصاله إلى مرحلة العطاء الكفء، لبناء مجتمع أفضل، حيث تتحقق حريته، وتسمو قيمه، ويتحول من حالة التخلف إلى حالة التقدم. وتوضح كثير من الدراسات الحديثة الارتباط الوثيق بين مستوى المعرفة والقدرة الإنتاجية في المجتمع، وإن عوامل مهمة مثل الثقافة والبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية تؤثر تأثيراً بالغاً في اكتساب المعرفة، ويقصد بالثقافة مجموعة الأدوات الفكرية والنظم والقيم التي تحكم منظومة الفكر والفعل.

ونحن إذا استعرضنا التاريخ الحضاري لأمتنا العربية والإسلامية، نجد أن الإسلام واللغة العربية الفصيحة والتراث، تمثل أهم المحاور في الثقافة العربية. فقد جاء الإسلام هدى للناس كافة، لتحقيق مبادئ العدل والمساواة بين جميع بني البشر، على مختلف ألوانهم ولغاتهم وطبقاتهم الاجتماعية، ولينزل العقل منزلة سامية في "التفكير" و"التأمل"، ومقولات الإسلام واضحة في التعامل الإنساني: "إن أكرمكم عند الله أتقاكم"، "الناس سواسية كأسنان المشط"، "لا فضل

لعربي على أعجمي إلا بالتقوى".... ويحض على التفكير في آيات خلق الله سبحانه وتعالى. ونظر الإسلام إلى الكون والحياة والإنسان، من خلال وحدة متكاملة ومتلازمة بين عالم المادة وعالم الروح، وبين الحياة الآخرة. وقد جعل العلم وطلب المعرفة فريضة على كل مسلم ومسلمة، في عملية تعليم يستمر من المهد إلى اللحد، وأن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة مهما كانت مصادره بعيدة، والوصول إليها شاق، وفهمها عسير، وهذا هو مغزى القول المأثور: "اطلب العلم ولو في الصين"... وقد اعتبر الفيلسوف الفارابي، البحث عن المعرفة تسييحاً لله في ملكوته... فالباحث والدارس بين مصادره ووثائقه، والعالم في مختبره، وجميع رواد العلم والمعرفة في الكون، واكتشافهم أسرارهم ونواميسه وقوانينه، وإبداع ما يمكن أن يتوصل إليه العقل البشري... كل ذلك إنما هو عبادة، وتسييح لله في ملكوته... وهنا يفتح الإسلام من حيث هو عقيدة، آفاق العقل الإنساني الحر للتحليل والتركيب والإبداع في مختلف مجالات المعرفة في العلوم والفنون والآداب، والتقنيات... وكل ما يستطيع العقل البشري استيعابه وتفسيره وتقنيته... تكاد تجمع الدراسات العلمية والاجتماعية واللغوية الحديثة، أن للغة دوراً أساسياً في تنمية المعرفة، وخلق المجتمع المعرفي، لأنها على حدّ تعبيرهم، مظلة واسعة الأفق، ينضوى تحت ظلها الفكر والأدب والتراث والقيم. وقد وصفت اللغة، بأنها الوسيلة التي تترجم ما في ضمائرنا من معانٍ، وأنها مرآة للعقل، تعكس ما يحتويه؛ فإن هي تصدعت وضعفت أو هنت الجهد، وحرمت الدقة، ومنعت تسامي العقل والروح... وفي سياق الثقافة العربية، فإن دور اللغة العربية، يتجاوز كونها وسيلة التفاهم والاتصال، وكونها حامل هذا التراث الضخم، إلى كونها هي عقل هذه الحضارة الشامخة، وهي فكر هذا التراث الحضاري الإنساني، بعد أن استوعبت حضارات الأمم الأخرى، صهرتها في حضارة عربية إسلامية أصيلة ومبدعة. فاللغة وسيلة وأداة وفكر وطريقة منهج بل هي الفكر ذاته وهي نوازع العقيدة الروحية...

وتتعالى الأصوات في مرحلة التمزق والتشردم التي تمر بها أمتنا العربية في الوقت الحاضر، ويا للأسف، للنيل من المجامع اللغوية العربية، والتقليل من شأنها. والمزاعم عن ضعف اللغة العربية وتصدعها، وأنها فقدت القدرة على التحديث المعرفي ونقل المعرفة واستيعابها، وهم في جميع الأحوال، لا ينبسون ببنت شفة عن دور السياسات الخارجية والداخلية، وحجب الأموال اللازمة بل والضرورية لكل مؤسسة علمية، بصورة خاصة، وللبحث العلمي بصورة عامة، وأن هذه السياسات المعادية للغة العربية الفصيحة، تدفع في الوقت نفسه باللغات الأجنبية لتحل محل اللغة العربية الفصيحة في جميع مراحل التعليم العام والجامعي والبحث العلمي، وفي مؤسسات الدولة، وفي إقحام العاميات على لغة وسائل الاتصالات المسموعة والمرئية والمكتوبة، لا سيما

في لغة الإعلانات والحوارات والفضائيات، لتحل محل العربية الفصيحة لغة الأمة الجامعة. وتلك الوسائل هي نفسها التي تقوم بتهجين اللغة العربية السليمة مع اللهجات المحلية، عن سابق قصد وإصرار. ولا يتسع المجال كي نستعرض هذه الحرب الشعواء الضروس التي تشنها الدول الاستعمارية، مستعينة مع الأسف ببعض أبناء جلدتنا، على أمتنا العربية وعلى عقيدتها، وعلى هويتها، متمثلة باللغة العربية، لغة العروبة والإسلام... وتصبح المرارة شديدة في النفس، عندما تصبح اللغة العربية في بعض أقطار الجزيرة العربية، مهد العروبة والإسلام، غريبة في مواطنها... فقد أقصيت، في بعض تلك الأقطار عن دور العلم والتعليم، في المدارس العامة وفي الجامعات، وبات جماهير التلاميذ والطلبة، يلوكون معلومات، بلسان أعجمي، لا يعرفونه.. ولا يتذوقونه ولا يفهمون محتواها!! فهذا هو التصدع الحقيقي والضعف المهلك، والجمود الحقيقي في الفهم والإفهام والإبداع... والأمثلة عندي وافرة وكثيرة وموثقة... ولكنني أعف عن ذكرها ولا حول ولا قوة إلا بالله... فأني شعور بالدونية مثلاً عندما تعقد اجتماعات رسمية، يحضرها عدد كبير من أبناء ذلك القطر في بلدهم، ويحضرها معهم، خبير أجنبي واحد تصبح اللغة الإنجليزية، لغة الحديث والمناقشة... مع العلم أن كثيراً من هؤلاء الذين يحملون الهوية العربية، لا يستطيعون الإبانة بهذه اللغة الأعجمية!!!

تواجه اللغة العربية في الوقت الحاضر، تحديات صعبة، بعضها من فعل قوى أجنبية معادية، وكثير منها يتم مع الأسف على أيدي أبنائها... وهناك تحديات تواجهها اللغة العربية، من حيث هي لغة حيّة تحتاج دائماً إلى العناية والدراسة والبحث والتنمية في مختلف قضاياها، شأنها في ذلك شأن اللغات الأخرى... وفي هذا المجال، يجب أن نفيد مما وصلت إليه العلوم اللسانية الحديثة، وأن تُطوّر في ضوء ذلك نظرية عربية لسانية أصيلة وحديثة، تنطلق من النظرية العربية اللسانية التراثية التي أرسى قواعدها الخليل بن أحمد، منذ أكثر من ألف عام. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يجب أن تدخل التقنيات الحديثة وأجهزة ثورة "المعلوماتية" في خدمة اللغة العربية، في الحاسوب بأجياله المختلفة، وشبكة الاتصالات "الإنترنت"، ومجال الترجمة الآلية من اللغة العربية وإليها... إلخ. والانتقال من مرحلة ملائمة العربية، لاستعمال هذه الأدوات والأجهزة، إلى مرحلة بناء هذه الأجهزة على وفق خصائص اللغة العربية في النظم والصرف والنطق، وخصائص حروفها في الكتابة والرسم.

وأود في هذا البحث، ونحن نستشرف الانتقال إلى قيام "مجمع اللغة العربية الموحد" على مدارج القرن الحادي والعشرين، أن أتوقف عند قضية "تعريب التعليم الجامعي" التي تعتبر قضية أساسية، في مجال نقل المعرفة بمفهومها الحديث إلى اللغة العربية واستيعابها، في مشاركة أصيلة

ومبدعة لبناء الحضارة الحديثة، والانتقال من مرحلة التبعية والتلقي والاستهلاك، كما هو الشأن في الوقت الحاضر، إلى مرحلة الإبداع والمشاركة الأصيلة... في بناء مجتمع المعرفة العربي... ونحن نتفق تماماً مع ما ذهب إليه "تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، في أن دور اللغة في مجتمع المعرفة جوهرى، وأن قضية تعريب التعليم الجامعي باتت شرطاً أساسياً لتنمية أدوات التفكير وتنمية القدرات الذهنية والملكات الإبداعية. فضلاً عن استيعاب المعرفة المتسارعة المتجددة... وربما كان من المفيد أن أشير إلى التجربة العملية التي قام بها مجمع اللغة العربية الأردني في هذا المجال، منذ تأسيسه سنة 1976م... فقد وضع قضية "تعريب التعليم الجامعي" محوراً أساسياً في نشاطه العلمي واللغوي. واختار البدء بكلية العلوم، لأنها الكلية الأم... التي تنشأ حولها الكليات العلمية والمهنية الأخرى، مثل كليات الطب والهندسة والصيدلة وجميع العلوم والتقانات الحديثة. وبدأنا بتعريب الكتب العلمية التي تدرسها كلية العلوم في السنة الأولى، في الرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء والجيولوجيا. واختار الأساتذة المتخصصون، أحدث الكتب العلمية وأرقاها مستوى.... وعندما فرغنا من تعريب هذه الكتب، المصادر، على وفق منهج علمي ولغوي محدّد وضعه المجمع، ونشرت هذه الكتب المترجمة سنة 1980م، رأينا أن نُقَوِّم عملنا هذا، قبل أن نتقل إلى مرحلة تعريب كتب السنة الثانية والثالثة. وكلف المجمع أستاذين اثنين، متخصصين بالتقويم التربوي، للقيام بدراسة علمية وميدانية لتقويم هذه المرحلة... وكان من حسن الطالع، أن بعض الأساتذة في كلية العلوم بالجامعة الأردنية، قد انبروا لتدريس بعض المواد باللغة العربية ومنها مادة الأحياء (البيولوجيا)، معتمدين على ما ينص عليه قانون الجامعة الأردنية، في مادته التي تقول: إن اللغة العربية هي لغة التدريس، ويجوز استعمال لغة أجنبية عند الضرورة...." ولكن ويا للأسف فقد أصبح الجواز وجوباً!!!.

وهكذا فقد كان أمام "لجنة التقويم" وضع مهمٍ ومناسب.. فكان أمامهم طلبة في الجامعة الأردنية، درسوا مادة الأحياء باللغة العربية، وطلبة آخرون في الجامعة نفسها وبالكلية ذاتها، درسوا مادة الأحياء باللغة الإنجليزية....

وقد جاء في التقرير الذي قدمته "لجنة التقويم" إلى مجمع اللغة العربية، في دراسة ميدانية تقع في حوالي ثمانين صفحة أقول: فقد جاء في التقرير، إن الطلبة الذين درسوا مادة الأحياء، باللغة العربية، درسوا مادة أوسع وبصورة أعمق، وهبطت نسبة الرسوب من 34% إلى 3%!!!..

إنّ هذه التجربة تعني بوضوح، أن اللغة العربية السليمة وفي وضعها الحاضر . تستطيع أن تعبّر عن الفكر العلمي الحديث بدقة ووضوح، وأنها، مثلها مثل جميع اللغات الحيّة، بحاجة دائماً إلى الحفاظ عليها، وإلى تنظيم الدراسات والندوات والمؤتمرات، لدراسة ما تواجهه من تحديات في العصر الحديث، وجعلها تواكب متطلباته في جميع حقول المعرفة، في الآداب والعلوم والفنون والتقنيات الحديثة، والعمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية العربية ونشرها... الخ

وتكاد تجمع قوانين المجامع اللغوية العلمية العربية، على تحقيق هذه الأهداف. وقد جعل النظام الأساسي لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية العربية ونشرها، هدفاً رئيساً من أهدافه... ولكن يا للأسف ما زلنا بعيدين عن تحقيق هذه الأهداف..

إن هذا الحال ليجب علينا أن ندرس دراسة علمية وموضوعية، القضايا والأسباب الكامنة وراء تعثر المسيرة اللغوية العربية، في مراحلها المختلفة على مدى قرنٍ كاملٍ منذ أوائل القرن العشرين وحتى أيامنا هذه... وسوف لا أستعجل النتائج، إذا قلتُ: إن تجربتي المتواضعة، وعلى مدى حوالي نصف قرنٍ، تدل على أن القضية من حيث الأساس لا تخصُّ اللغة العربية من حيث كونها لغة، في نحوها وصرفها وأساليب تعبيرها، وإنما هي قضية سياسية بالدرجة الأولى، بعواملها الداخلية والخارجية... ألا نرى مثلاً أن جميع قوانين المجامع، جاءت خلواً من مادة أساسية، تجعل قرارات المجامع اللغوية ملزمة للتنفيذ والاستعمال، كما هو حاصل في جميع اللغات الحية وعند الأمم المتقدمة؟ ألا نرى الظروف الصعبة التي أحيط بها اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، منذ إنشائه؟... وغير ذلك من الظروف والأحوال!!!

فقد طرحت فكرة اتحاد المجامع اللغوية العربية في العقد الخامس من القرن العشرين، كما رأينا سابقاً، وذلك في المؤتمر الذي عقد في دمشق بدعوة من الإدارة الثقافية بالجامعة العربية، ولكن هذه الفكرة لم توضع موضع التنفيذ إلا في أوائل العقد الثامن من ذلك القرن. وجاء نظام الاتحاد الأساسي خلواً من المادة الأساسية التي تجعله الهيئة الوحيدة التي تعتمد في إقرار المصطلحات وفي كل ما يخص اللغة العربية، وجاء خلواً من النص على أن تكون قراراته ملزمة

للتنفيذ.... وعلى الرغم من ذلك كله، فقد عقد الاتحاد اجتماعه الأول عام 1972م، ويقول المرحوم الأستاذ الدكتور إبراهيم مذكور، رئيس الاتحاد سنة 1987م: ونأسف لأنَّ ظروفًا خارجة عن إرادة المجمعين، اعترضت سير الاتحاد في أداء مهمته، فلم يعقد في الخامس عشرة سنة

الماضية إلا خمسة لقاءات.. (انظر: اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية في خمس عشرة سنة).

وأقول ونحن الآن على أعتاب نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: ما زال "الاتحاد" ضعيفاً!! أو عيلة على مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في مناه!! وفي أجهزة العاملين الإدارية والفنية... ويجتمع مجلس الاتحاد، الذي انضم إليه مجمع اللغة العربية الأردني سنة 1976م، كل عام مرة، في مبنى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وعلى هامش مؤتمره السنوي... وذلك كما هو واضح للعجز في الإمكانيات المادية!!! والمال، أيها السادة، سياسة وأي سياسة!! إن موضوع سيادة اللغة العربية السليمة في أوطانها، وقضية أن تكون العربية السليمة لغة التعليم والتدريس الجامعي والبحث العلمي والتقنيات الحديثة، في جميع المستويات والمجالات، ليفرض قيام مجمع واحد للغة العربية، تكون لقراراته صفة الإلزام، وتبناها دول الجامعة العربية في أعلى أجهزتها التشريعية والتنفيذية. فهي لغة الأمة الجامعة، وهي اللغة التي تعبر عن هويتها، وهي اللغة الوحيدة للإبداع العلمي والفكري والثقافي في الوطن العربي... وهي الركن الأساسي في قيام نهضة عربية أصيلة... والأمثلة على ذلك كثيرة... ومنها تساؤلنا عن مدى ما أبدعته حوالي مئتي جامعة عربية، أعضاء في اتحاد الجامعات العربية، تدرس كثرتها الكاثرة المواد العلمية والإنسانية باللغة الإنجليزية في المشرق العربي، وبالفرنسية في مغاربه؟ فماذا أبدعت هذه الجامعات في حقول العلوم والآداب والفنون؟ وما مدى مساهمتها في بناء مجتمع المعرفة العربي؟. وربما كان من المفيد، ومما له مغزاه في الوقت الحاضر، أن نشير إلى اجتماع مجلس وزراء الصحة العرب الذي عقد بدمشق سنة 1987م وحضره حوالي ثلاثين عميداً من عمداء كليات الطب في الوطن العربي. وأنه قرر في حلول عام 2000م، تكون جميع كليات الطب في أقطارهم تدرس باللغة العربية!!!... ونحن نشاهد بأم أعيننا في هذه السنوات العجاف، التي يشهد فيها هجوم الاستعمار على الأمة العربية، وعلى اللغة العربية، وعلى الإسلام عقيدة ولغة، وبعد مضي حوالي عشرين سنة، أن اللغات الأجنبية باتت تدرس في المدارس الحكومية منذ الصف الأول الابتدائي، خلافاً لمبادئ التربية الأساسية، وتحولت تدريس كثير من المواد الإنسانية التي كانت تدرس بالعربية في كثير من الجامعات الرسمية إلى اللغة الإنجليزية في المشرق العربي!!! وإلى الفرنسية في مغاربه!! وقد وصل الحال إلى تبني بعض الجامعات في دول الخليج العربي، في الجزيرة العربية مهد العروبة والإسلام، إلى جعل اللغة الإنجليزية، اللغة الرسمية لمخاطبة أعضاء هيئة التدريس والعاملين فيها... بل وأن يخاطب المتعاقدون معها، باللغة الإنجليزية، حتى ولو كان المتعاقد معه، لتدريس مادة الشريعة الإسلامية!!!

خاتمة:

لا شك أن هذا الوضع كله "سياسة"، تترجم الهجمة الشرسة التي تشن على أمتنا العربية وطناً وكياناً، ولغة وعقيدة... وستسقط هذه السياسات، بإذن الله، لأنها تخالف طبيعة الأشياء ونواميس الحياة. فاللغة العربية لغة خالدة بخلود القرآن الكريم، وهي لغة خالدة في ثوابتها: في نحوها وصرفها ونطقها، وهي لغة نامية ومنتطورة من حيث مفرداتها وأساليبها ومصطلحاتها، ودلالاتها... وإن مجمع اللغة العربية الموحد، الذي اقترح لأول مرة بدمشق العروبة والإسلام منذ خمسين عاماً، ليحل محلّ جميع المجامع اللغوية في ذلك الوقت، سيجد طريقه، إن شاء الله. إلى الوجود في المستقبل المنظور من هذا القرن، بعد أن اشتد وطيس المعارك مع الأعداء الغزاة في فلسطين والعراق وأفغانستان وفي لبنان الأشم!!.

ونحن أيها السادة إذا نظرنا حولنا في العالم، وإلى تجارب الأمم الأخرى مثل اللغة الفرنسية واللغة الإسبانية، بل وعند الأمم التي تتعدد كياناتها ودولها، ولغتها الرسمية لغة واحدة، نستطيع القول: إن مجمع اللغة العربية الموحد، بقراراته الملزمة للتنفيذ، تشريعياً بموجب القانون، ومعنوياً بوجوب احترام العربية، والاعتزاز بها، سيجد طريقه إلى الوجود من خلال هذا الظلام الدامس. فهو التطور الطبيعي لمراحل تقدم الأمة العربية واستكمال سيادتها وأسباب وحدتها. فحياة اللغة متلازمة مع حياة الأمة، وإن مستقبلها متلازم مع مستقبل الأمة. فاللغة العربية الفصيحة هي الأمة العربية وهي التي تعبر عن وحدة تفكيرها وآمالها ورغباتها في الدفاع عن تراثها، وهي لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف. وإن الخطر الذي يحدق باللغة العربية إنما هو خطر يحدق بالأمة العربية ذاتها. ولا عجب أن السياسات الاستعمارية التي تستهدف اللغة العربية السليمة في الوقت الحاضر، هي نفسها التي تستهدف كيان الأمة العربية ومقوماتها، تحت شعارات مختلفة، بالعولمة بمفهومها الأمريكي، وبما يسمونه الشرق أوسطية ممثلاً بدويلات تحلّ فيها اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية السليمة في التعليم والدراسات العامة والمؤسسات الرسمية، ويدفع بالعاميات وتقعيدها نحواً وصرفاً وكتابة، كي تكون لغة الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وأصحاب المهن.. ولغة الشارع، ولغة الحياة اليومية... وبالتالي يباعد بين أجزاء الأمة العربية وأقطارها وكذلك بينها وبين عقيدتها الإسلامية... إذ سيصبح القرآن الكريم بحاجة إلى أن يترجم إلى هذه العاميات!!!

إن هذه النوازع الخبيثة ستتحطم، إن شاء الله، وهي مخالفة لنواميس الكون الذي خلقه الله سبحانه وتعالى، بأنظمتها وقوانينه الدقيقة التي تعمل في معزل عن الرغبات والأهواء وإرادة الآخرين. فقد تستطيع هذه العوامل السلبية أن تكون عوائق ولكن لوقت محدّد، ولكنها لا

تستطيع أن تغير جوهر الأشياء. وإن العربية الفصيحة تتميز عن غيرها من اللغات، منذ أصبحت لغة الوحي الإلهي، ونزل القرآن الكريم بها، بلسانٍ عربي مبين، بأنها لغة خالدة من حيث وجودها. أمّا من حيث انتشارها فإنها تخضع لقوانين الاجتماع وعلم اللغات (اللسانيات). فاللغة تكتسب اكتساباً، وتحيا بالاستعمال. وفي جميع الأحوال فإن اللغة تشارك الأمة أقدارها، فإذا ضعفت الأمة وتهافتت، ماتت اللغة ولا أمل في بعثها بعد أن تموت، واللغة العربية لغة خالدة لا تموت...

اجتازت اللغة العربية في العصر الحديث، تجارب مهمة وأخرى صعبة. وطوّت مراحل تاريخية قاسية منذ بدايات القرن التاسع عشر بمصر... وتطورت أحوال العربية بين مدّ وجزر طيلة القرن العشرين. وإن ثورة المعلومات، التي أصبحت الميزة الرئيسة للقرن الحادي والعشرين، قد تداخلت مع ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي شهدتها القرن العشرون، كما تجمع على ذلك الدراسات الجادة والمتخصصة. فقد أدى ذلك إلى انفجار معلوماتي كبير، بحيث أصبح من العسير على الإنسان استيعاب كل المعلومات المتوافرة ودراستها واستغلالها كما ينبغي. وهذه الصعوبة تحتم على المجتمعات العربية بناء تقنيات تجميع المعلومات وتخزينها ومعالجتها، خاصة باللغة العربية الفصيحة من حيث نحوها وصرفها وأساليب تعبيرها، ومن حيث كتابتها وخصائصها الأساسية، وذلك نحو إقامة مجتمع المعرفة (1). ومن هنا فإن رؤية مشروع قيام المجمع العربي (الموحد)، ورؤيته للنور على مدارج هذا القرن، نتيجة لازمة، تفرضها الأحداث وتطور الأمم ونهوضها، وتفرضها العلاقة العضوية بين مجتمع المعرفة واللغة. فإنه من طبائع الأشياء وجود مجمع لغوي واحد للغة الواحدة. وإن قرارات هذا المجمع يجب أن تكون ملزمة، وتجد طريقها للتنفيذ في جميع الأقطار. وربما يؤدي مناقشة الوسائل لقيام مجمع اللغة العربية (الموحد)، والاطلاع على تجارب الأمم المتقدمة، مثل التجربة الفرنسية والتجربة الأسبانية... إلى رسم الخطوط العريضة لمجمع اللغة العربية (الموحد)، تدوب فيه جميع المجامع اللغوية العربية القائمة، على حدّ تعبير نص الاقتراح الذي انبثق من دمشق الفيحاء، دمشق العروبة والإسلام قبل حوالي خمسين سنة.

ونحن إذا استشرنا القرن الحادي والعشرين، في ضوء تجاربنا السابقة وتجارب الأمم التي نحرص على لغاتها، نجد أن عاملين أساسيين، يؤثران في التحديات التي تواجهها اللغة العربية. فالعامل الأول هو عامل سياسي، وإن التعريب الشامل في جميع المؤسسات التعليمية والعلمية

1. مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره وفي اتخاذ القرارات السليمة. وكذلك هو ذلك المجتمع الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات الأمور وأبعادها بمختلف أنواعها.

والرسمية والخاصة، تحتاج إلى قرارٍ سياسي وتشريع يصدر عن أعلى مصادر التشريع في الدولة... وإذا أخذنا التجربة الفرنسية، وكذلك التجربة الأسبانية، في الحسبان للشبه الذي نلمسه في تعدد الكيانات السياسية واللغة الرسمية واحدة، مع الاحتفاظ بالفارق الذي يميز وضع اللغة العربية الفصحى في كياناتها السياسية، نستطيع أن نرسم الخطوط العريضة لهذا المجمع اللغوي العربي الموحد، وذلك بأن يتألف "مجمع اللغة العربية (الموحد) من كبار اللغويين والعلماء الذين تتوافر فيهم المعرفة الدقيقة بتخصصاتهم اللغوية والعلمية. وقبل ذلك وبعده، أن يتوافر فيهم حب العربية الفصحى والإيمان بقدرتها الكافية على استيعاب كل جديد، في مجال الآداب والعلوم والفنون وفي مجال التقنيات الحديثة، وكل ما ينتجه العقل البشري الحديث. وإن القاعدة الأساسية التي يقوم عليها مجمع اللغة العربية (الموحد)... تتمثل بأن تكون لقراراته صفة الإلزام، وأن تجد طريقها إلى الاستعمال في جميع المؤسسات التعليمية والجامعية والبحث العلمي وفي جميع الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة وفي وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية... وغيرها، في جميع الأقطار العربية.

وإن العامل السياسي، الذي يدعم هذا المجمع العتيد الواحد أو الموحد، ليتجسد في الوقت نفسه، في تأسيس "مجلس حماية اللغة العربية"، على أن يتألف من مجلس دائم يضم جميع ملوك الدول العربية ورؤساء دولها، وأن تكون له مؤسسة خاصة، يتولى أمانتها العامة شخصية علمية عربية مرموقة، وترتبط مباشرة برئيس المجلس، في إطار نظام أساسي يحدد أهداف المجلس وصلحياته... وفي جميع الأحوال، فإن مجلس حماية اللغة العربية، يهدف إلى حماية اللغة العربية الفصحى، والعناية بها ونشرها في أوساط غير الناطقين بها في الدول الإسلامية وفي غيرها من دول العالم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، المحافظة على استقلال "مجمع اللغة العربية (الموحد)"، وجعل قراراته اللغوية ملزمة، وتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريعه اللغوية والعلمية، في مجال الدراسات اللغوية واللسانية الحديثة، لتنمية اللغة العربية وترقيتها وتسهيل تعلمها وتيسير تعليمها، وتهيئة الوسائل لتمكينها من مواجهة التحديات، في عصر الثورة المعلوماتية وفي عصر العولمة بمفاهيمها المختلفة. وربما كان من أهم مشروعات هذا المجمع اللغوي العتيد، وضع المصطلحات العلمية العربية في مختلف مجالات المعرفة، وتحديد مفاهيمها وتوحيدها وإشاعة استعمالها، وإنشاء "مؤسسة عامة" على مستوى الوطن العربي، تكون مهمتها نقل العلوم والتقنيات الحديثة، من حيث هي علوم وتقنيات بمصادرها الأساسية إلى اللغة العربية، وترجمة جميع البحوث والمقالات المهمة التي تنشر في أمهات الدوريات العلمية العالمية، الصادرة باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية واليابانية وغيرها، وذلك في

مدة قياسية، وفي عمل مستمر كما تفعل الدول المتقدمة، وجعلها سائغة وشائعة للاستعمال بين أيدي الباحثين والدارسين العرب في جميع أقطارهم... وكذلك يكون من مهام هذا المعجم "الموحد"، وضع المعاجم العامة والمعاجم المتخصصة. وإنجاز "مشروع المعجم التاريخي للغة العربية"، وقد اعتمد مجلس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية في جلسته التي عقدها في العاشرة من صباح الثلاثاء الثالث والعشرين من شهر شعبان سنة 1426هـ الموافق السابع والعشرين من شهر أيلول (سبتمبر) سنة 2005م، اعتماد النظام الأساسي لـ "هيئة المعجم التاريخي للغة العربية"، وأن تكون هيئة لغوية علمية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تابعة لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية. (انظر الملحق رقم 4).

وإن من مهام معجم اللغة العربية الموحد الرئيسة، تحقيق تراث الأمة في جميع مجالاته اللغوية والتاريخية والعقائدية والعلمية والأدبية والفكرية... وجعله سائغاً بين أيدي الدارسين والباحثين، وذلك لأهمية الصلة بين الحاضر والماضي واستشراف المستقبل، من أجل نهضة عربية مبدعة والمشاركة الأصيلة في بناء الحضارة العالمية الحديثة. وإنه لمن الأهمية بمكان أن تعنى الدراسات اللغوية العربية واللسانيات الحديثة، بقضايا اللغة العربية وتيسير تعلمها والتحديات التي تواجهها في العصر الحديث، وربما كان من أهمها: إدخال التقنيات الحديثة في خدمة اللغة العربية، وبناء هذه الأجهزة على وفق خصائص اللغة العربية الفصيحة، وإنتاجها على نطاق واسع، وإشاعة استعمالها، وذلك مثل أجهزة الحاسوب بأحدث أجياله، وشبكة الاتصالات (الإنترنت) وكذلك أجهزة "الترجمة الآلية" إلى اللغة العربية وغيرها من تقنيات عصر المعلوماتية... وخلاصة القول، فإن اللغة العربية الفصيحة وحدها، هي الأساس الذي يبنى عليه "مجتمع المعرفة" العربي، وبالتالي الدخول في مجتمع المعرفة الإلكتروني وربما لا نجافي الحقيقة إذا قولنا: إن معجم اللغة العربية (الموحد)، هو التطور الطبيعي لوحدة الأمة العربية، وقاموس تقدمها وازدهارها، للخلاص من حال النفث والتمزق والتبعية، إلى حال التحرر والإبداع والمشاركة الأصيلة في بناء حضارة عالمية إنسانية. فالعربية اللسان، وهي تتعالى على الأعراق والألوان والأجناس... ومقولتنا في ذلك كله: إن جميع لغات البشر متساوية من حيث الصعوبة والسهولة، وأن تقدم اللغة وازدهارها وشيوعها يرتبط بتقدم الأمة وقوتها وازدهارها... وإن موات اللغة في موات أهلها وانقراضهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس مجمع اللغة العربية الأردني
الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة

عمان في (2) رمضان سنة 1427هـ الموافق 25 أيلول (سبتمبر) 2006م.

الملاحق

الملحق رقم (1)

توصيات المؤتمر الأول

للمجامع اللغوية العلمية العربية⁽¹⁾

نثبت هنا الصيغة النهائية للتوصيات التي أقرها المؤتمر في جلسته المنعقدة مساء الخامس من شهر تشرين الأول 1956: ⁽²⁾

يعلن مؤتمر المجامع اللغوية العلمية المنعقد في دمشق من 29 أيلول (سبتمبر) إلى 4 تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1956م، أنه حين تتادت المجامع اللغوية العلمية لعقد هذا المؤتمر، كانت ترمي إلى تحقيق نهضة لغوية شاملة، تمكن الأمة العربية من مسايرة ركب الحضارة الإنسانية العالمية في تطورها، في مختلف جوانب الحياة. وكان لا بد لذلك من تفاهم تام بين المجامع اللغوية العلمية، في شؤون اللغة، ورسم مناهج العمل، في هذا الشأن الخطير، حتى تستعيد اللغة العربية سيرتها الأولى، التي وسعت الشرائع والعلوم والحضارات القديمة، وتتجاري في العصر الحاضر مع اللغات العالمية المماثلة.

وقد درس المؤتمر جملة من المشكلات التي عرضت عليه، ورأى فيها ما يلي:

أولاً- تأسيس اتحاد للمجامع اللغوية العلمية:

أ- يوصي المؤتمر بتأسيس اتحاد للمجامع اللغوية العلمية، ينظم الاتصال بين المجامع العربية وينسق أعمالها.

1. أقر هذه التوصيات مجلس جامعة الدول العربية، في الجلسة الخامسة من دورة انعقاده العادي السادس والعشرين في 1956/10/25، ووافق على اعتماد مبلغ ألف جنيه في ميزانية الإدارة الثقافية لعام 1957، لنفقات الاجتماع الأول لاتحاد المجامع اللغوية العلمية، وستقوم الإدارة الثقافية بالاتصالات اللازمة مع المجامع الثلاثة لتحديد مكان الاجتماع وزمانه.

2. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق/ مجلة المجمع العلمي العربي-دمشق

العدد: ج1(الجزء الأول)

المجلد: الثاني والثلاثون "32"

السنة: 1957

ص 222-226

- ب- يتألف الاتحاد من ثلاثة مندوبين عن كل مجمع، تختارهم المجمع لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد، ويضاف إليهم عضو عن كل دولة من دول الجامعة العربية، ليس فيها مجمع، تعينه حكومته ويتمتع بما يتمتع به أعضاء الاتحاد.
- ج- تدعو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الاتحاد إلى الاجتماع في أوقات دورية، وتقوم بدفع نفقات أعضائه وإقامتهم واجتماعاتهم.
- د- يضع الاتحاد في دورته الأولى نظامه الداخلي، ويعرضه على المجمع اللغوية العلمية وعلى مجلس الجامعة.
- هـ- ينظم الاتحاد الصلات بين المجمع العربية ووزارت المعارف والإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية.

ثانياً- وسائل ترقية اللغة العربية:

- 1) أ- يرى المؤتمر أن تلزم وزارات المعارف أساتذة المدارس على تنوع اختصاصهم، إلقاء الدروس باللغة العربية الفصحى، في مراحل التعليم كله، وفي معاهد المعلمين خاصة.
- ب- وأن تلتزم الإذاعات العربية اللغة الصحيحة، فيما تذيع من أحاديث، وفي معظم التمثيليات والأغاني.
- ج- وأن تكون الترجمات للروايات السينمائية باللغة الصحيحة.
- د- وأن يكثر من استعمال اللغة الصحيحة في الروايات المسرحية.
- هـ - وأن يلتزم الشكل الكامل في الكتب المدرسية الابتدائية، حتى يعتاد الطلاب سماع اللفظ الصحيح وقراءته، ويخفف منه في مرحلة التدريس الثانوي حتى يقتصر فيه على ضبط ما يشكل.
- 2) نظر المؤتمر في مقترحات تيسير النحو التي أعدتها وزارة التربية والتعليم في مصر، فوجد بعد دراستها أنها تحتاج إلى زيادة في البحث والتمحيص، وقرر تأجيل النظر فيها إلى مؤتمر آخر.
- 3) أ- يقرر المؤتمر أن تقرب العامية من الفصحى.
- ب- يعنى كل مجمع بجمع الألفاظ الدالة على الأشياء والمعاني الجارية بين الناس، فإذا كان اللفظ العامي عربي الأصل- وقد حرف أو صحف- صحح واستعمل، وإذا لم يكن عربي الأصل، نظر في لفظ غيره أو أقر استعماله. ثم تتخذ الوسائل لنشر ما أقر وإذاعته.
- 4) يوصي المؤتمر بأن تتعاون المجمع على إعداد جزرات لمفردات اللغة: قديمها ومستحدثها، مضافاً إلى ذلك ما تتفق عليه المجمع الثلاثة من المصطلحات العصرية، تمهيداً لتأليف معجم واسع شامل.

ثالثاً- التأليف والترجمة:

1) يوصي المؤتمر، لتشجيع التأليف وحمايته:

- أ- أن تمنح المجامع المؤلفين جوائز أو أن تنوه بتأليفهم.
- ب- وأن تجري مباريات في موضوعات تعينها كل سنة، وتجزئ أحسن المتبارين.
- ج- ويوصى أن تهتم وزارات المعارف بالبلاد العربية، باتخاذ الوسائل التي تضمن ملكية التأليف بين البلاد العربية.
- د- يطلب المؤتمر إلى الحكومات العربية، إزالة الموانع والقيود التي تحول دون انتشار الكتب، واعتبار البلاد العربية وحدة ثقافية، وإلغاء المكوس والضرائب التي تفرض على المطبوعات.
- هـ - وأن تصدر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية نشرات دورية للتعريف بالمطبوعات العربية.

2) وفي الترجمة يوصي المؤتمر:

- أ- بأن تعمل المجامع على ترجمة الروائع ذات القيمة الأدبية أو العلمية من اللغات الأجنبية، وأن تضع قوائم بأسماء الكتب الجديرة بالترجمة.
- ب- وأن تصدر الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، نشرة دورية تبين فيها ما ترجم أو ما أخذ في ترجمته أو ما تقررت ترجمته إلى اللغة العربية.
- ج- وأن تنوه المجامع بأحسن الكتب المترجمة، أو تضع جوائز لها.

رابعاً:المصطلحات العلمية:

- أ- يوصي المؤتمر بتعاون المجامع والجامعات وسائر المؤسسات العلمية على وضع المصطلحات أو تحقيقها.
- ب- يرى المؤتمر أن يكون اتحاد المجامع المرجع الذي يوحد المصطلحات التي تضعها المجامع والمؤسسات العلمية والعلماء.

ج- ويوصي بجمع القواعد والشروح التي وضعها مجمع اللغة العربية في التعريب، وقياسية بعض الأوزان والجموع، في كتاب تطبعه الجامعة العربية، ليكون دستوراً للمجامع فيما تضع أو تحقق من مصطلحات.

د- يوصي المؤتمر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بأن تكمل ما قامت به من جمع المصطلحات العلمية، في كتب التعليم الابتدائي والثانوي في البلاد العربية، وأن تطبعها في كتاب، بعد أن يقرها اتحاد المجامع.

هـ- يوصي المؤتمر بوضع معجم إنكليزي فرنسي عربي شامل، للمهم من المصطلحات العربية والمعربة، على أن تعرّف الألفاظ فيه بالعربية تعريفاً موجزاً، وتقوم الأمانة العامة بالتعاون مع اتحاد المجامع لإخراج هذا المعجم.

و- يوصي المؤتمر باتخاذ الوسائل لتكون اللغة العربية لغة التدريس في الجامعات.

خامساً- تحقيق المخطوطات ونشرها:

أ- يوصي المؤتمر بأن تتخذ الحكومات العربية، التدابير الوقائية الفنية، لحفظ المخطوطات من التلف والضياع، وأن تصور مخطوطات كل مكتبة، وتزود كل مكتبة بالآلات تصوير المخطوطات وقراءتها.

ب- يوصي المؤتمر بأن يعاد طبع عيون الكتب التي نشرها المستشرقون، طبعاً علمياً، على أن تعارض على نسخ مخطوطة أخرى إذا أمكن، ويوصي بإكمال السلسلات التي بدأها المستشرقون، كالمكتبة الجغرافية وغيرها.

ج- يوصي المؤتمر بأن تعنى المجامع ودور الكتب ومعهد المخطوطات بنشر المعاجم وما في بابها، والكتب الكبيرة، وأن تعمل المؤسسات العلمية في كل قطر على نشر الكتب المتعلقة به.

د- يوصي المؤتمر بأن ينسق العمل بين المجامع ومعهد المخطوطات على الوجه الآتي:

- 1- التقريب بين طرائق نشر المخطوطات في البلاد العربية.
- 2- يرسل معهد المخطوطات قوائم دورية بأسماء الكتب التي صورها إلى المجامع.
- 3- تتبادل المجامع ومعهد المخطوطات قوائم بأسماء ما يحقق من المخطوطات، أو ما هو تحت الطبع.
- 4- يوصي المؤتمر أن تشجع المجامع ومعهد المخطوطات تحقيق الكتب القديمة، بطبع ما تراه جديراً بالنشر، وبمكافأة المجيدين من المحققين.

الملحق رقم (2)

مشروع النظام الأساسي لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية

المادة الأولى: ينشأ لمجامع اللغة العلمية العربية اتحاد له شخصية معنوية مستقلة، ويكون مقره مدينة القاهرة.

المادة الثانية: يتألف الاتحاد من:

- أ- مجمع اللغة العربية في دمشق.
- ب- المجمع العلمي العراقي في بغداد.
- د- مجمع اللغة العربية في القاهرة.
- هـ- كل مجمع لغوي علمي تنشئه دولة عربية مستقلة، وبوافق مجلس الاتحاد على قبوله.

المادة الثالثة: أهداف الاتحاد:

أ- تنظيم الاتصال بين المجامع اللغوية العلمية العربية وتنسيق جهودها في الأمور المتصلة باللغة العربية وبتراثها اللغوي والعلمي.

ب- العمل على توحيد المصطلحات في الأمور العلمية والفنية والحضارية العربية ونشرها.

المادة الرابعة: يدير أعمال الاتحاد مجلس يسمى (مجلس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية) ويؤلف على الصورة الآتية:

أ- عضوان من كل مجمع لغوي يختارهما المجمع العضو، أربع سنوات قابلة للتجديد.

ب- رئيس اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية.

المادة الخامسة: ينتخب أعضاء مجلس الاتحاد من بينهم رئيساً وأميناً عاماً وأمينين مساعدين، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

المادة السادسة: يجتمع مجلس الاتحاد مرة على الأقل كل سنة في دورة عادية، ويحدد مكان الاجتماع وزمانه بقرار من المجلس، ويجوز أن يجتمع بدعوة من أمين عام الاتحاد بناء على طلب مجمعين على الأقل في دورة غير عادية عند الضرورة.

المادة السابعة: تعتبر اجتماعات مجلس الاتحاد صحيحة بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء. وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي يضم إليه الرئيس.

المادة الثامنة: اختصاص المجلس:

1. النظر في الأعمال السنوية لمكتب الاتحاد وإقرارها.
2. النظر في ميزانية مجلس الاتحاد السنوية وإقرارها.
3. تنظيم وسائل الاتصال بين الجامعات اللغوية العلمية العربية وتنسيق جهودها.
4. العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية التي تقرها الجامعات المختلفة واتخاذ الوسائل اللازمة لذلك.
- 5- وضع المشروعات التي تحقق أهدافه، والإشراف على أعمال مكتب الاتحاد.
- 6- النظر في الاقتراحات المتصلة بأهداف الاتحاد التي تقدمها الهيئات اللغوية والعلمية، والمشتغلون بدراسة اللغة والمصطلح العلمي في العالم العربي أو خارجه.
- 7- تنظيم عقد مؤتمرات وندوات للدراسات التي تحقق أهداف الاتحاد، تشترك فيها الجامعات الأعضاء ومن يرى الاتحاد دعوتهم من العلماء المتخصصين.
- 8- وضع الأنظمة الداخلية اللازمة لسير العمل.

المادة التاسعة: يعقد مجلس الاتحاد جلساته في مقره الرسمي أو في بلد من بلاد الجامعات الأعضاء.

المادة العاشرة: مكتب الأمانة العامة في المقر الرسمي للاتحاد، وللأمين العام أن يستعين بمن تدعو الحاجة إليهم من الموظفين.

المادة الحادية عشرة: اختصاصات الأمانة العامة:

- أ- تنفيذ قرارات مجلس الاتحاد ومتابعتها وتصريف الأمور الإدارية والمالية.
- ب- تقديم تقرير سنوي عن أعماله إلى مجلس الاتحاد.
- ج- إعداد جدول الأعمال لاجتماعات المجلس مع تحديد مدة انعقاده.

د- تحضير ميزانية المجلس وعرضها عليه، وتسلم الإيرادات وإصدار أوامر الصرف في حدود الميزانية المقررة.

هـ- ينوب الأمين العامان المساعدان عن الأمين العام في تنفيذ قرارات الاتحاد، كل في مجعته.

المادة الثانية عشرة: تتكون مالية الاتحاد من:

أ- اشتراكات المجامع الأعضاء التي يحددها مجلس الاتحاد.

ب- الإعانة المالية السنوية التي تقدمها الأمانة العامة للدول العربية.

د- الهبات والإعانات التي يقبلها مجلس الاتحاد.

المادة الثالثة عشرة: تودع أموال الاتحاد في مصارف عربية يعينها مجلس الاتحاد ويرسم المجلس طريقة الإيداع والسحب.

المادة الرابعة عشرة: تحدد اللائحة الداخلية. إجراءات تنفيذ النظام الأساسي للاتحاد. ولمجلس الاتحاد أن يعدل هذا النظام بموافقة ثلثي أعضائه على أن يدرج مشروع التعديل في الدعوة الموجهة للاجتماع.

المادة الخامسة عشرة: يصبح النظام الأساسي للاتحاد نافذاً بمجرد موافقة المجامع الأعضاء عليه.

القاهرة في 30 أبريل (نيسان) 1970

التواقيع:

المجمع العلمي العراقي	مجمع اللغة العربية في القاهرة
الدكتور عبد الرزاق محيي الدين	الدكتور طه حسين الأستاذ زكي المهندس
اللواء محمود شيت خطاب	الدكتور ابراهيم مذكور
مجمع اللغة العربية في دمشق:	الدكتور حسني سبيح - الدكتور عدنان الخطيب

هذا، وأقر مجلس مجمع اللغة العربية بدمشق المشروع المذكور في جلسته التي عقدها في 1970/5/7، ثم تلقى المجمع في القاهرة أن مجمع اللغة العربية قد عرض عليه في جلسته المنعقدة بتاريخ 1970/5/11 مشروع النظام الأساسي لاتحاد المجامع اللغوية العربية، فأقر

المشروع جميعه مع تعديلين يتصلان بالمادتين الرابعة والتاسعة من المشروع، فأصبحت المادة الرابعة كما يلي:

" يدير أعمال الاتحاد مجلس يسمى مجلس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية ويؤلف من عضوين عن كل مجمع لغوي أو علمي يختارهما المجمع العضو لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد".

وأصبحت المادة التاسعة كما يلي:

" يعقد مجلس الاتحاد جلساته في مقره الرسمي أو في بلد من بلاد المجامع الأعضاء. وتدعى الجامعة العربية لإرسال مندوب يحضر اجتماعات المجلس".

وعرض هذان التعديلان على مجلس مجمع اللغة العربية بدمشق في جلسته المنعقدة في 1970/5/28 فأقرهما، وبلغ مجمع اللغة العربية في القاهرة ذلك .

وتلقى مجمعنا من المجمع العراقي رسالة بتاريخ 1970/6/17 جواباً عن كتابنا إليه، يعلمنا فيه أن مشروع النظام الأساسي لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية عُرض على مجلس المجمع العلمي العراقي في جلسته السادسة عشرة المنعقدة بتاريخ 1970/5/5 فأقر بما فيه التعديلان للمادتين الرابعة والتاسعة الجاريان من قبل مجمع القاهرة، مع الإبقاء بإضافة الفقرة التالية إلى آخر المادة الرابعة (ويختار كل مجمع عضوين آخرين ينتخبهما في كل دورة للمشاركة فيها).

وجاء في تعليق هذه الإضافة: أن العضوين الممثلين ربما لا يتوفران توفراً وفيماً على القضايا المعروضة على مجلس الاتحاد ولهذا فإن إضافة عضوين من ذوي الاختصاص يعين على الوفاء بحاجته.

وسينظر مجلس اتحاد المجامع في التعديل الجديد المقترح.

الملحق رقم (3)
النظام الأساسي
لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية

المادة الأولى:

ينشأ للمجامع اللغوية العلمية العربية اتحاد له شخصية مستقلة، ويكون مقره مدينة القاهرة.

المادة الثانية:

يتألف الاتحاد من:

(أ) مجمع اللغة العربية في دمشق.

(ب) المجمع العلمي العراقي في بغداد.

(ج) مجمع اللغة العربية في القاهرة.

(د) كل مجمع لغوي علمي تنشئه دولة مستقلة، ويوافق مجلس الاتحاد على قبوله.

المادة الثالثة:

أهداف الاتحاد:

(أ) تنظيم الاتصال بين المجامع اللغوية العلمية العربية وتنسيق جهودها في الأمور المتصلة باللغة العربية وبتراثها اللغوي والعلمي.

(ب) العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية العربية ونشرها.

المادة الرابعة:

يدير أعمال الاتحاد مجلس يسمى (مجلس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية) ويؤلف من عضوين عن كل مجمع لغوي، يختارهما المجمع، العضو لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

المادة الخامسة:

ينتخب أعضاء مجلس الاتحاد من بينهم رئيساً، وأمنياً عاماً، وأميناً مساعدين، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

المادة السادسة:

يجتمع مجلس الاتحاد مرة على الأقل كل سنة، في دورة عادية ويحدد مكان الاجتماع وزمانه بقرار من المجلس، ويجوز أن يجتمع بدعوة من الأمين العام للاتحاد؛ بناء على طلب مجمعين على الأقل، في دورة غير عادية عند الضرورة.

المادة السابعة:

تعتبر اجتماعات مجلس الاتحاد صحيحة بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء،
وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب
الذي ينضم إليه الرئيس.

المادة الثامنة:

اختصاص المجلس:

- (أ) النظر في الأعمال السنوية لمكتب الاتحاد وإقرارها.
- (ب) النظر في ميزانية مجلس الاتحاد السنوية وإقرارها.
- (ج) تنظيم وسائل الاتصال بين الجامعات اللغوية العلمية العربية وتنسيق جهودها.
- (د) العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية التي تقرها الجامعات
المختلفة واتخاذ الوسائل اللازمة لذلك.
- (هـ) وضع المشروعات التي تحقق أهدافه، والإشراف على أعمال مكتب الاتحاد.
- (و) النظر في الاقتراحات المتصلة بأهداف الاتحاد، التي تقدمها الهيئات اللغوية
والعلمية، والمشتغلون بدراسة اللغة والمصطلح العلمي في العالم العربي أو خارجه.
- (ز) تنظيم عقد مؤتمرات وندوات للدراسات التي تحقق أهداف الاتحاد، وتشترك فيها
الجامع الأعضاء ومن يرى الاتحاد دعوتهم من العلماء المتخصصين.
- (ح) وضع الأنظمة الداخلية اللازمة لسير العمل.

المادة التاسعة:

يعقد مجلس الاتحاد جلساته في مقره الرسمي أو في بلد من بلاد الجامعات الأعضاء،
وتدعى الجامعة العربية لإرسال مندوب يحضر اجتماعات المجلس.

المادة العاشرة:

مكتب الأمانة العامة في المقر الرسمي للاتحاد، وللأمين العام أن يستعين بمن تدعو الحاجة إليهم من الموظفين.

المادة الحادية عشرة:

اختصاصات الأمانة العامة:

- (أ) تنفيذ قرارات مجلس الاتحاد ومتابعتها، وتصريف الأمور الإدارية والمالية.
- (ب) تقديم تقرير سنوي عن أعمال إلى مجلس الاتحاد.
- (ج) إعداد جدول الأعمال لاجتماعات المجلس مع تحديد مدة انعقاده.
- (د) تحضير ميزانية المجلس وعرضها، وتسلم الإيرادات، وإصدار أوامر الصرف في حدود الميزانية المقررة.
- (هـ) ينوب الأمينان العامان المساعدان عن الأمين العام في تنفيذ قرارات الاتحاد، كل في مجعه.

المادة الثانية عشرة:

تتكون مالية الاتحاد من:

- (أ) اشتراكات المجامع الأعضاء التي يحددها مجلس الاتحاد.
- (ب) الإعانة المالية السنوية التي تقدمها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- (ج) الهبات والإعانات التي يقبلها مجلس الاتحاد.

المادة الثالثة عشرة:

توضع أموال الاتحاد في مصارف عربية، يعينها مجلس الاتحاد، ويرسم للمجلس طريقة الإيداع والسحب.

المادة الرابعة عشرة:

تحدد اللائحة الداخلية إجراءات تنفيذ النظام الأساسي للاتحاد. ولمجلس الاتحاد أن يعدل هذا النظام بموافقة ثلثي أعضائه؛ على أن يدرج مشروع التعديل في الدعوة الموجهة للاجتماع. ويعرض ما يوافق عليه المجلس على المجامع الأعضاء لإقراره.

المادة الخامسة عشرة:

يصبح النظام الأساسي للاتحاد نافذا بمجرد موافقة المجامع الأعضاء عليه.

مشروع النظام الداخلي
لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية
(أ) المجلس

المادة الأولى:

يدير أعمال الاتحاد مجلس يسمى "مجلس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية" ويؤلف من عضوين عن كل مجمع لغوي، يختارهما المجمع العضو لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

المادة الثانية:

اختصاص المجلس:

- (أ) النظر في الأعمال السنوية لمكتب الاتحاد وإقرارها.
- (ب) النظر في ميزانية مجلس الاتحاد السنوية وإقرارها.
- (ج) تنظيم وسائل الاتصال بين المجامع اللغوية العلمية العربية وتنسيق جهودها.
- (د) العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية التي تقرها المجامع المختلفة، واتخاذ الوسائل اللازمة لذلك.
- (هـ) وضع المشروعات التي تحقق أهدافه، والإشراف على أعمال مكتب الاتحاد.
- (و) النظر في الاقتراحات المتصلة بأهداف الاتحاد التي تقدمها الهيئات اللغوية والعلمية، والمشتغلون بدراسة اللغة والمصطلح العلمي في العالم العربي أو خارجه.
- (ز) تنظيم عقد مؤتمرات وندوات للدراسات التي تحقق أهداف الاتحاد، تشترك فيها المجامع الأعضاء ومن يرى الاتحاد دعوته من الهيئات أو العلماء المتخصصين.
- (ح) وضع الأنظمة الداخلية اللازمة لسير العمل.
- (ط) تأليف لجان فرعية أو مؤقتة من بين أعضائه أو من أعضاء المجامع اللغوية العلمية لدراسة موضوعات معينة، إن دعا الأمر، ويحدد المجلس مقرر كل لجنة.

المادة الثالثة:

ينتخب أعضاء مجلس الاتحاد من بينهم رئيساً وأميناً عاماً وأمينين عامين مساعدين، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

المادة الرابعة:

يعقد مجلس الاتحاد جلساته في مقره الرسمي " القاهرة " أو في بلد من بلاد المجامع الأعضاء، وتدعى الجامعة العربية لإرسال مندوب يحضر اجتماعات المجلس.

المادة الخامسة:

يجتمع مجلس الاتحاد مرة على الأقل كل سنة، وفي دورة عادية، ويحدد زمان الاجتماع بقرار من المجلس، ويجوز أن يجتمع بدعوة من الأمين العام للاتحاد.

المادة السادسة:

إذا لم يستطع رئيس المجلس حضور المجلس أو إحدى جلساته، يرأس الاجتماع أكبر الأعضاء سناً.

المادة السابعة:

يدير رئيس المجلس المناقشات، ويطرح الاقتراحات لأخذ الرأي، ويعلن القرارات.

المادة الثامنة:

تعتبر اجتماعات مجلس الاتحاد صحيحة بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين. وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي ينضم إليه الرئيس.

المادة التاسعة:

لكل عضو في المجلس صوت واحد.

المادة العاشرة:

توزع محاضر الجلسات على الأعضاء قبل الاجتماع التالي للمجلس بوقت كاف، ويصدق، عند بداية كل اجتماع، على محضر الاجتماع الأخير.

أ - (ب) الأمانة العامة

المادة الحادية عشرة:

مكتب الأمانة العامة في المقر الرسمي للاتحاد، ولأمين العام أن يستعين بمن تدعو الحاجة إليهم من الموظفين.

المادة الثانية عشرة:

اختصاصات الأمانة العامة:

- (أ) تنفيذ قرارات مجلس الاتحاد ومتابعتها وتصريف الأمور الإدارية والمالية.
- (ب) تقديم تقرير سنوي عن أعماله إلى مجلس الاتحاد.
- (ج) إعداد جدول الأعمال لاجتماعات المجلس مع تحديد مدة انعقاده، على أن توجه الدعوة قبل الاجتماع بشهر على الأقل.
- (د) تحضير ميزانية المجلس وعرضها، وتسلم الإيرادات، وإصدار أوامر الصرف في حدود الميزانية المقررة.
- (هـ) ينوب الأمينان العامان المساعدان عن الأمين العام في تنفيذ قرارات الاتحاد، كل في مجعه.

المادة الثالثة عشرة:

يتولى الأمين العام للاتحاد أمانة سر المجلس، وتتولى أمانة السر تدوين قرارات المجلس محاضرة وتوزيعها على المجامع الأعضاء وأعضاء مجلس الاتحاد.

(ج) المالية

المادة الرابعة عشرة:

تتكون مالية الاتحاد من:

- (أ) اشتراكات المجامع الأعضاء التي يحددها مجلس الاتحاد.
- (ب) الإعانة المالية السنوية التي تقدمها جامعة الدول العربية.
- (ج) الموارد الأخرى وكذا الهبات والإعانات التي يقبلها مجلس الاتحاد.

المادة الخامسة عشرة:

تودع أموال الاتحاد في مصارف عربية، يعينها مجلس الاتحاد، ويرسم المجلس طريقة الإيداع والصرف.

المادة السادسة عشرة:

تتضمن أبواب الإنفاق ما يأتي:

(أ) أجور ومكافآت.

(ب) انتقال وبدل سفر .

(ج) أثاثات وتوريدات .

المادة السابعة عشرة:

يكون الصرف من حساب الاتحاد، ومن المصرف الذي توضع به أموال الاتحاد، بموجب شيكات بوقع عليها الأمين العام، أو من ينوب عنه.

المادة الثامنة عشرة:

تمسك الدفاتر والسجلات اللازمة؛ لتحقيق الرقابة على التحصيل والصرف، وإظهار المركز المالي.

(د) تعديل اللائحة

المادة التاسعة عشرة:

لمجلس الاتحاد أن يعدل في النظام الداخلي بموافقة ثلثي أعضائه؛ على أن يدرج مشروع التعديل في الدعوة الموجهة للاجتماع.

الملحق رقم (4)

النظام الأساسي لهيئة "المعجم التاريخي للغة العربية" الباب الأول: مبادئ عامة

- مادة 1- تُنشأ مؤسسة تُسمى "هيئة المعجم التاريخي للغة العربية".
- مادة 2- هيئة (المعجم التاريخي للغة العربية) هيئة لغوية علمية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تابعة لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية.
- مادة 3- مقر الهيئة مدينة القاهرة؛ عاصمة جمهورية مصر العربية، وللهيئة أن تُنشئ لها فروعاً في البلاد العربية.
- مادة 4- الأهداف:

- أ- إنجاز معجم تاريخي لألفاظ اللغة العربية واستعمالاتها؛ لبيان ما طرأ على مبانيها ومعانيها من تغير عبر الزمان والمكان.
- ب- نشر المعجم التاريخي للغة العربية في فصالات أو أجزاء أولاً، ثم في شكله النهائي عندما يتم إنجازه.
- مادة 5- الوسائل:

- 1- وضع المنهجية العامة لإنجاز المعجم التاريخي للغة العربية.
- 2- الرصد التاريخي لظهور الوحدات المعجمية في النصوص العربية بمختلف أنماطها وأجناسها وفي مختلف عصور العربية وأصقاعها، وتأسيس هذه الوحدات، والتأريخ لما طرأ عليها من تطور في الاستعمال.
- 3- عقد الصلة بالمؤسسات، ومراكز البحوث، وبالمؤسسات العلمية بالجامعات العربية والأجنبية التي تُعنى بوضع المعاجم التاريخية للإفادة من تجاربها، وللتعاون معها.

الباب الثاني

التنظيم العام

أجهزة الهيئة

يؤلف هيكل الهيئة على الوجه الآتي:

1- مجلس الأمناء،

2- المجلس العلمي،

3- رئيس الهيئة،

4- المدير العام للهيئة.

مادة 6- رئيس الهيئة:

رئيس الهيئة هو المشرف العام عليها، وهو رئيس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية.

مادة 7- المدير العام للهيئة

أ- المدير العام للهيئة هو المسؤول عن سير الهيئة العلمي والإداري والمالي وتنفيذها في حدود ما يقضى به نظامها، وما يقرره مجلس الأمناء، ويمثل الهيئة أمام القضاء والهيئات الأخرى.

ب- يعين مجلس الأمناء المدير العام بناء على ترشيح من رئيس اتحاد المجامع لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ج- يراعى في اختيار المدراء للهيئة الكفاية العلمية والإدارية.

مادة 8- مجلس الأمناء:

1/6 مجلس الأمناء:

يتألف مجلس الأمناء على النحو الآتي:

أ- رئيس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، وهو رئيس مجلس الأمناء.

ب- رؤساء المجامع اللغوية العلمية العربية، ومن أعضاء المجامع اللغوية العلمية العربية.

ج- أربعة من الشخصيات العلمية العربية البارزة.

2/6 نظام المجلس:

- أ- يختار مجلس الأمناء من بين أعضائه نائباً للرئيس.
- ب- يحضر المدير العام للهيئة جلسات مجلس الأمناء، ويتولى أمانته.
- ج- يعين أعضاء مجلس الأمناء بقرار من مجلس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية لمدة أربع سنوات.
- د- يضع مجلس الأمناء لائحته الداخلية.
- هـ- يعقد مجلس الأمناء اجتماعاً واحداً في العام، وله أن يعقد اجتماعاً استثنائياً عند الاقتضاء بناء على دعوة من رئيسه، أو بطلب من أغلبية الأعضاء، ولا يكون الاجتماع قانونياً إلا بحضور ثلثي الأعضاء، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، ويصدر القرارات بموافقة أغلبية عدد الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.
- و- للمجلس أن يفوض إلى رئيسه بعض اختصاصاته.

3/8 اختصاصات المجلس:

أ- مجلس الأمناء هو المشرف على رسم السياسة العامة للمؤسسة، وعلى تصريف أمورها، وله أن يتخذ من القرارات ما يراه محققاً لأهدافها، ومن ذلك على وجه الخصوص:

- 1- الموافقة على نظام الهيئة الأساسي، وتعديله عند الحاجة، وتفسير مواده.
- 2- إقرار الخطط العلمية المقدمة من المجلس العلمي.
- 3- إصدار اللوائح المالية والإدارية التي تدير عليها الهيئة، وتلك التي تنظم شؤون العاملين بها، ومتابعة تنفيذها.
- 4- الموافقة على الميزانية السنوية للهيئة، وعلى طرق تمويلها.
- 5- النظر في الحساب الختامي للهيئة كل عام، والموافقة عليه.
- 6- الموافقة على خطط استثمار أموال الهيئة، والصرف منها.
- 7- قبول التبرعات والهيئات والوصايا والأوقاف والمنح العلمية، وغير ذلك مما يرد إلى الهيئة من دعم.
- 8- اعتماد التقرير السنوي لإنجازات الهيئة.
- 9- الموافقة على فتح فروع أو مكاتب للهيئة في البلاد العربية.

مادة: 9

1/7 المجلس العلمي:

يتألف المجلس العلمي من:

أ- المدير العام للمؤسسة رئيساً.

ب- عشرة أعضاء من العلماء والباحثين المتخصصين في العلوم اللغوية، والمتمرسين في المعجميات.

ج- رؤساء وحدات البحث العلمي.

د- يختار المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس.

هـ- يراعى في تأليف المجلس العلمي أن يمثل البلاد العربية، ما أمكن ذلك.

2/9 نظام المجلس العلمي:

أ- يعين رئيس مجلس الأمناء أعضاء المجلس العلمي بالتشاور مع المدير العام للمؤسسة، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

ب- يجتمع المجلس العلمي مرتين في العام بدعوة من المدير العام للهيئة، أو بطلب من ثلثي أعضائه، ولا يكون الاجتماع قانونياً إلا بحضور ثلثي الأعضاء الحاضرين.

3/7 اختصاصات المجلس العلمي:

ينظر المجلس في الشؤون العلمية للهيئة، وخاصة ما يأتي:

أ- وضع منهجية الهيئة لإنجاز المعجم التاريخي للغة العربية.

ب- النظر في مشاريع البرامج العلمية للهيئة.

ج- تحديد الوحدات العلمية اللازمة لإنجاز المعجم التاريخي، وبيان اختصاصاتها، وتعيين رؤسائها.

الباب الثالث

مادة 10- الموارد والنفقات:

1/10 الموارد: تتكون موارد الهيئة من الآتي:

- أ- أنصبة المجامع اللغوية الأعضاء في اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، ويحدد الاتحاد نسبة نصيب كل مجمع في الميزانية.
- ب- الإعانات التي تحصل عليها المؤسسة من الحكومات العربية والمنظمات الدولية، ومؤسسات المجتمع الأهلية والأفراد.
- ج- الهبات والوصايا والأوقاف والمنح العلمية التي تحقق أهداف المؤسسة.
- د- الموارد الأخرى التي يرى المجلس إضافتها إلى موارد الهيئة.

2/10 النفقات:

تنظم اللوائح الإدارية والمالية للمؤسسة نفقاتها والتزاماتها المالية.

مادة 11- الميزانية:

- أ- للهيئة ميزانية مستقلة يصدق عليها مجلس الأمناء.
- ب- تُعد الميزانية سنوياً، ويعمل بها من أول كانون الثاني (يناير) إلى نهاية كانون الأول (ديسمبر).
- ج- يقدم المدير العام للهيئة تقريراً سنوياً عن الميزانية والحساب الختامي إلى مجلس الأمناء.
- د- يعين مجلس الأمناء مراقباً أو أكثر للحسابات من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين تتوافر فيهم شروط مراجعي الحسابات في الشركات، ويحدد مجلس الأمناء مكافآتهم. وفي حالة تعدد المراقبين يكونون مسؤولين بالتضامن، ويقدم مراقب الحسابات تقريراً سنوياً عن ميزانية الهيئة وحساباتها إلى مجلس الأمناء.
- هـ- توضع أموال الهيئة في حساب مستقل باسمها ويصرف منه وفقاً لللائحة الداخلية.

الباب الرابع

التصفية

مادة 12:

في حالة تصفية الهيئة تؤول أموالها ووثائقها إلى اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية.